المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التنمية الاجتماعية

استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014 - 2017)

EMBAJADA
DE ESPAÑA
EN JORDANIA

aecid
OFICINA TECNICA
DE COOPERACION

وزارة التنمية الاجتماعية

استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014 - 2017)

بتمويل من الوكالة الاسبانية للتنمية الدولية
Spanish Agency for International Development Cooperation (AECID)

قائمة المحتويات

تنويه **4**

الفصل الأول: **6**
مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي 8
النموذج الاتصالي 11
منهجية العمل 12

الفصل الثاني: **16**

الملخص التنفيذي 18
ملخص تحليل الفجوات 21
مبادئ اتصالية... الرؤية والرسالة 28
الأهداف الاتصالية 31
الرسائل الموجهة 34
الجمهور المستهدف 35
أدوات الاتصال 36
الاحتياجات التدريبية 38
تقييم الاداء 38
الخطة التنفيذية للعام (2014 - 2015) 39

تنويه

تم تطوير هذه الاستراتيجية للاتصال الخاصة بموضوع "العنف المبني على النوع الاجتماعي" لحساب وزارة التنمية الاجتماعية بكونها الجهة التنفيذية صاحبة الولاية الدستورية فيما يتعلق بمجال عملها في المملكة. وبكون الوزارة هي الجهة الرسمية الرئيسية المعنية برسم السياسات ووضع الخطط والبرامج وتقديم الخدمات والإشراف عليها فيما يتعلق بموضوع العنف بمختلف أشكاله.

وتم تمويل اعداد الاستراتيجية، والخطة التنفيذية المقترحة للعامين (2014 و2015)، وأهم المواد الاتصالية والاعلامية التي ستساهم في تعزيز تنفيذ الاستراتيجية من خلال الوكالة الاسبانية للتنمية الدولية (AECID) Spanish Agency for International Development Cooperation ضمن مشروع تعزيز القدرات المؤسسية لوزارة التنمية الاجتماعية في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي.

وتم تحديد الجهات التي يجب استطلاع آرائها في مرحلة تحليل الوضع الحالي للاتصال، وهي الجهات الرئيسية المعنية برسم السياسات فيما يتعلق بموضوع العنف وهي: وزارة التنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لشؤون الاسرة، وإدارة حماية الاسرة/ مديرية الامن العام، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة.. بالاضافة الى الوكالة الاسبانية للتعاون والتنمية الدولية (AECID) بوصفها الجهة الممولة.

وتهدف هذه الاستراتيجية بشكل أساسي إلى إرساء أرضية احترافية للاتصال المؤسسي لدى وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها الاستراتيجيين فيما يتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبشكل يتيح إمكانية التوسع كمّا ونوعا في جهود الاتصال في المستقبل في ضوء التراكم الحاصل والنجاحات المتحققة على أرض الواقع.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند تطوير هذه الاستراتيجية للاتصال عدم وجود استراتيجية أو وثيقة وطنية رسمية تتحدث بشكل متخصص ومنفرد عن موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي ليتم الالتزام بمقتضاها والاسترشاد بها والبناء عليها. حيث أن معظم الوثائق والمراجع الوطنية ذات العلاقة تشير الى موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي في جملة الحديث عن موضوع العنف وأنواعه وتشخيص الوضع الحالي لموضوع العنف الأسري والعنف ضد المرأة، وأهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف في الأردن، وأهمها:

1. مسودة التوصيات الوزارية الختامية للاتحاد من أجل المتوسط خلال المؤتمر الوزاري الثالث حول تعزيز دور المرأة في المجتمع، والمتعلقة بمكافحة جميع صور العنف والتفرقة ضد المرأة والفتاة للعام (2013).
2. دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري التي تم اطلاقها رسميا من خلال المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال الربع الاخير من عام (2013).
3. الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013 - 2017).
4. تقرير مقررة بعثة الأمم المتحدة الى الأردن المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه للعام (2011).
5. الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري.
6. دراسة واقع العنف ضد المرأة في الأردن الصادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID للعام (2008).

7. دراسة العنف الأسري في الأردن الصادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية للعام (2008).
8. دراسة الصحة والعنف التي تستعرض الوضع الحالي في الأردن وأساليب الوقاية والتصدي للعنف الصادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية للعام (2005).
9. اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز والعنف ضد المرأة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للعام (1998) وتقرير الأردن الخامس حول الاتفاقية.

وقد روعي عند تطوير هذه الإستراتيجية للاتصال عدم تعارضها مع التوجهات والخطوط العامة الواردة في الوثائق والمراجع المشار إليها أعلاه. وأهم من ذلك، عدم تضمين استراتيجية الاتصال أي محددات قد تتعارض أو تعيق أو تربك أي استراتيجية أو وثيقة وطنية خاصة بـ "العنف المبني على النوع الاجتماعي" يمكن اعتمادها في المستقبل.

كما تم الأخذ بعين الاعتبار عند تطوير هذه الاستراتيجية للاتصال أن تكون أداة فعّالة للعمل والإنجاز يسهل ترجمتها على شكل إجراءات ونشاطات وفعاليات اتصالية ملموسة.

وتمت صياغة نتائج تحليل الوضع الاتصالي القائم الذي تم إجراؤه لغايات إعداد هذه الاستراتيجية على شكل (إشكاليات- حلول عملية) بالاعتماد على المنهجية العلمية لتحليل الفجوات (SWOT Analysis) في إجراء التحليل.

وأخيرا، تم عند تطوير هذه الاستراتيجية للاتصال إيلاء أهمية كبيرة لموضوع "الاستمرارية والتراكم"، لذا تم تضمين الاستراتيجية "الاحتياجات التدريبية" اللازمة في مجال الاتصال، وذلك بكون موظفي وزارة التنمية الاجتماعية ونظرائهم لدى شركاء الوزارة الاستراتيجيين هم المعنيين بإدامة ومراجعة وتحديث هذه الاستراتيجية في المستقبل. وكذلك تضمين الاستراتيجية خطة تنفيذية خاصة بالمرحلة الأولى من التنفيذ (2014 - 2015) لتكون نموذجا مرجعيا يُحتذى عند تطوير الخطط التنفيذية الخاصة بالمراحل اللاحقة من عمر الاستراتيجية.

ولتعزيز النهج التشاركي في اعداد الاستراتيجية بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين المعنيين على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي، فقد تم عرض تقرير تحليل الوضع القائم للاتصال واستراتيجية الاتصال على "اللجنة الفنية" داخل الوزارة المعنية بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، وعرضها على "لجنة التخطيط" في الوزارة بتاريخ 16 /5 /2013، وعرضها على "الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف" الذي يضم (45) عضوا يمثلون كافة الجهات الرسمية والتطوعية ذات العلاقة في المملكة بتاريخ 13 /6 /2013، وأخذ ملاحظاتهم جميعا بهذا الخصوص وذلك لاعتماد هذه الاستراتيجية بشكل رسمي من قبل وزارة التنمية الاجتماعية اشعارا ببدء العمل والتنفيذ.

الفصل الأول

مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي

مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي

العنف المبني على النوع الاجتماعي وتحديدا العنف المنزلي (Domestic Violence) والعنف ضد المرأة (Violence Against Women) هو ظاهرة ثقافية، بمعنى أن لها أصولها وامتداداتها في أفكار المجتمع، وقيمهم، وأحكامهم المسبقة، وصورهم النمطية، وفهمهم الخاص للنصوص الدينية وموروثهم من العادات والتقاليد.. وانعكاس ذلك كله عل شكل سلوك وأنماط سلوك عملية على أرض الواقع.

وهذه النظرة إلى العنف المبني على النوع الاجتماعي كظاهرة ثقافية يترتب عليها العديد من الأمور الأساسية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل بلورة فهم أفضل لهذه الظاهرة يتيح التعامل معها بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.. مثل:

1. العنف المبني على النوع الاجتماعي هي ظاهرة كلية، بمعنى:

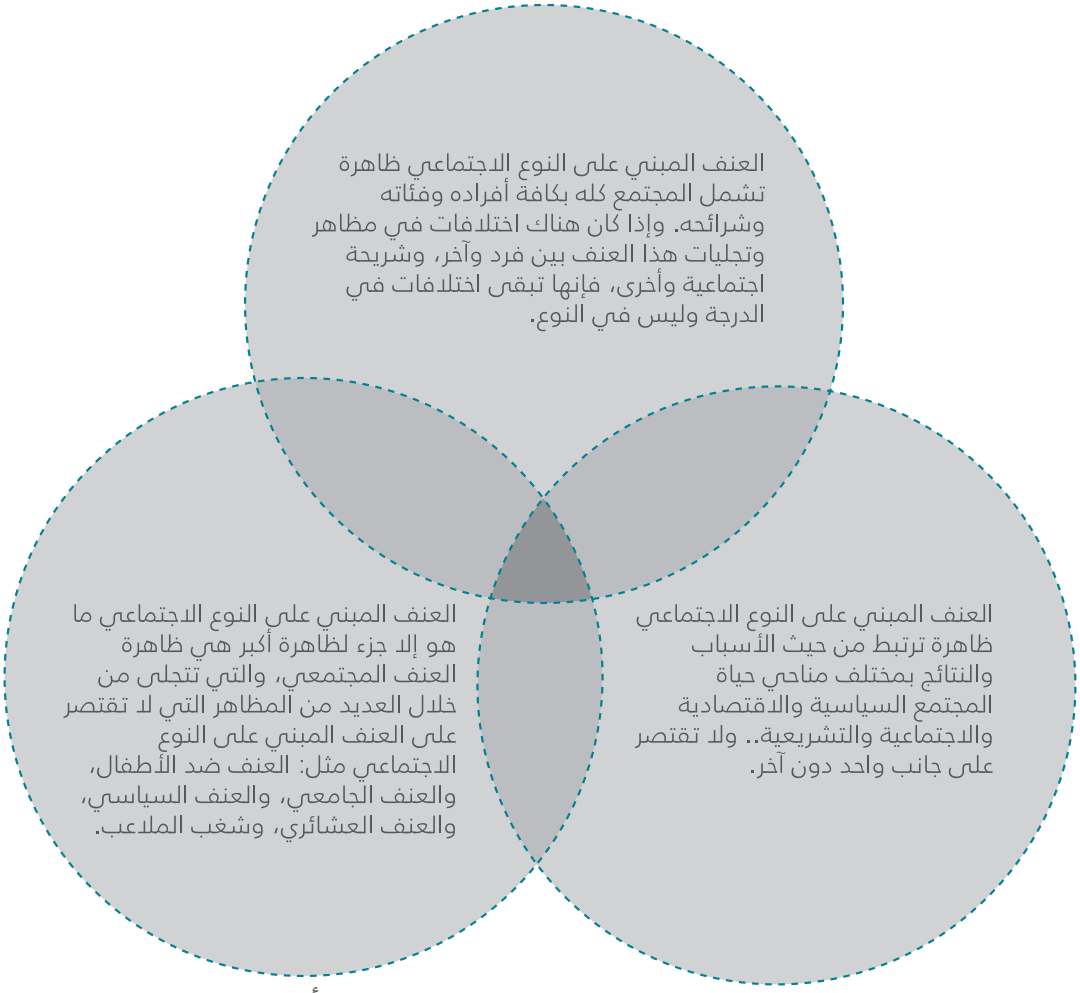

2. العنف المبني على النوع الاجتماعي ظاهرة محلية، فصحيح أن العنف ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية باعتبار أن العنف كاستعداد نفسي كامن وسلوك

عملي ظاهر هو جزء من الطبيعة البشرية. إلا أن المقصود بأن العنف ظاهرة محلية هو أن ظاهرة العنف في أي مجتمع، وبالتالي فهمها، ترتبط بخصوصية هذا المجتمع وثقافته وطبيعة ظروفه ومعطياته وبيئته وسيروراته التاريخية وتفاعلاته الداخلية.. التي تختلف، أو على أقل تقدير لا تتطابق، مع خصوصية المجتمعات الأخرى وواقع ظاهرة العنف لديها.

بكلمات أخرى، قد تشترك جميع المجتمعات الإنسانية في وجود ظاهرة العنف لديها كـ(نتيجة)، إلا أن هذه النتيجة نابعة في كل مجتمع عن مقدمات وأسباب تختلف عن مقدمات وأسباب العنف في مجتمعات أخرى.

نفس الكلام ينطبق أيضا على الخطاب، فالخطاب المستخدم، أو الذي يجب أن يستخدم، للحديث عن ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجتمع ما يختلف عن الخطاب السائد في مجتمع آخر. واستخدام خطاب ما بمنظومة مصطلحاته ومفاهيمه وترابطاته ودلالته خارج سياق مجتمعه وثقافته قد يجعله غير مفهوم أو عرضة لسوء التأويل والتشكيك.

3. العنف المبني على النوع الاجتماعي ظاهرة ذاتية، بمعنى إذا كانت ظاهرة العنف نابعة من أنماط ثقافية واستعدادات نفسية موجودة أو كامنة لدى مجتمع ما بكافة أفراده وشرائحه، فإن علاج هذه الظاهرة يكون أيضا من خلال استغلال وتوظيف أنماط ثقافية واستعدادات نفسية موجودة أو كامنة أيضا لدى ذات المجتمع. وليست مقحمة أو مفروضة عليه من خارجه، أو على يد أفراد وجماعات هم من غير أبناء هذا المجتمع.

4. العنف المبني على النوع الاجتماعي سلوك غير واع، فعندما يمارس الأفراد الأنماط السلوكية الخاصة بثقافتهم فإنهم يمارسونها بشكل تلقائي روتيني عفوي باعتبارها جزءا طبيعيا من منطق الأمور والمسار الاعتيادي للحياة اليومية، وهم لا يتوقفون في كل مرة للتفكير بشكل واع في أنماط سلوكهم الثقافية ومنطَقتها ومحاكمتها عقليا قبل القيام بها والشروع بالتصرف وفق مقتضاها. أي أن الشخص الذي يمارس العنف المبني على النوع الاجتماعي عند لحظة ممارسته لهذا الفعل لا ينظر إلى نفسه بأنه يمارس فعلا مفرطا أو خارج المألوف بمقدار ما أنه يمارس فعلا عاديا وطبيعيا. وخلق حالة الوعي عند الفرد لحظة إتيانه بسلوك العنف بأن ما يمارسه هو عنف، هو أحد الخطوات الأساسية في علاج هذه الظاهرة.

ومن خلال النقاط السابقة نستطيع أن نلخص أبرز المشكلات والمحددات التي تعتري الجهود الاتصالية الهادفة للتعامل مع ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن بما يلي:

1. التعامل مع العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتباره ظاهرة اجتماعية وليست ثقافية، وقد يبدو هذا الفارق نظريا وغير مهم بالنسبة للشخص العادي أو القارئ غير المتخصص، ولكن من وجهة نظر العلوم الاجتماعية فإن النظر للعنف المبني على النوع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية يعني أن علاجها لا يكون إلا من خلال تغيير البنى الاجتماعية القائمة في المجتمع كالعائلة والقرابة والزواج، أو تغيير الشروط الموضوعية التي تحكم وتضبط هذه البنى الاجتماعية حاليا. في حين أن علاج أي ظاهرة وفق المنظور الثقافي يكون بإحداث تغيير في أفكار الأفراد والجماعات وقيمهم وأحكامهم المسبقة وصورهم النمطية وسلوكياتهم العملية تجاه الظاهرة المطلوبة باعتبار أن هذا (التغيير الثقافي) هو أكثر عمقا وأثرا وديمومة من أي تغييرات ظاهرة في شكل وشروط البنى الاجتماعية.

2. الاجتزاء في التعامل مع ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، بحيث يتم التطرق إليها وتناولها ومحاولة علاجها بمعزل عن مجمل ظاهرة العنف في المجتمع بمختلف جوانبها وتجلياتها.

3. الاعتماد على التفسيرات الجاهزة والمعطيات وأساليب العلاج ومنهجيات العمل المستمدة من تجارب دول أخرى ومجتمعات أخرى وثقافات أخرى، وعدم الانطلاق في العمل من المعطيات الموضوعية لظاهرة العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن كما هي الحقيقة على أرض الواقع. وعدم محاولة تطوير حلول وأساليب ومنهجيات نابعة من خصوصية وثقافة المجتمع الأردني تتناسب معه.

4. الخطاب المستخدم في الحديث عن ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي هو في الغالب خطاب نخبوي غير مفهوم بالنسبة للشريحة الأكبر من أبناء المجتمع. حيث يمكن أخذ وتبني المفاهيم الأساسية المستمدة من النظريات والبحوث والتجارب العالمية ذات العلاقة، أما التعبير عن هذه المفاهيم فيكون باستخدام مصطلحات وألفاظ وتعابير محلية قريبة من المجتمع ونابعة من ثقافته وموروثه الخاص.

5. الخطاب المستخدم في الحديث عن ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي يدين الأشخاص الذين يمارسون سلوك العنف بأكثر مما يدين العنف نفسه. وهذا بدوره لا يساعد في خلق حالة (الوعي بالعنف) لدى الأفراد، ويعمل على تكريس رد فعل رافض ومقاوم للتغيير لديهم، سيما وأن سلوك العنف هو بحسب اعتقاد المعنفين سلوك طبيعي منسجم مع عادات وتقاليد مجتمعهم ولا ينضوي على أي شيء يستحق الإدانة أو الزجر أو التوبيخ.

6. الخطاب الموجه للحديث عن ظاهرة العنف ضد المجتمع يأتي غالبا على لسان شخصيات ومؤسسات غير حكومية تتلقى دعما خارجيا تقدمه منظمات ودول أجنبية مانحة. وهذه الشخصيات والمؤسسات هي إلى حد كبير عرضة للتشكيك الإعلامي والشعبي من حيث ترويجها لأفكار ومعتقدات تتعارض مع تعاليم الإسلام والعادات والتقاليد العربية. وبغض النظر عن مدى مصداقية ودقة ووجاهة هذه الاتهامات، فإن وجودها بحد ذاته ينسحب

بالضرورة على موقف المجتمع من الخطاب الصادر عن هذه المؤسسات، بغض النظر عن مصداقية ودقة هذا الخطاب، ومن جملة ذلك خطابها المتعلق بظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

7. الخطاب الموجه للحديث عن ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي يرتبط في أذهان الجمهور بسياق أعم وأوسع يتعلق بالعديد من القضايا الخلافية المتعلقة بالمرأة: مثل جرائم الشرف، زواج القاصر، الطلاق والخلع، السفر بدون أذن الزوج، تجنيس الأبناء.. وغيرها من الموضوعات التي تلقى ممانعة ومعارضة كبيرة من قبل فئات وشرائح واسعة من المجتمع، وبغض النظر عن مدى مصداقية ودقة ووجاهة هذه الاعتراضات، فإن وجودها بحد ذاته ينسحب بالضرورة على موقف المجتمع من ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي باعتبارها جزءاً من هذا الخطاب الخلافي.

8. القناعة السائدة لدى غالبية الناشطين والمؤسسات الناشطة بأن الحل الأمثل لظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي هو بإقرار قوانين وتشريعات صارمة تجرّم العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتغلّظ العقوبة ضد مرتكبه، أو ما يطلق عليه علماء الاجتماع (علاج العنف بالعنف)، وهذا فهم مغلوط، فوجود مثل هذه التشريعات والالتزام بتطبيقها هو أمر مهم وضروري وحيوي كأداة وليس كغاية، وكإجراء آني ومرحلي معزّز. أما التركيز على المدى البعيد فينبغي أن يكون على إحداث تغيير ثقافي في أفكار وقيم وأحكام وصور المجتمع النمطية تجاه العنف وللعنف ضد المرأة، وانعكاس ذلك على شكل سلوك إيجابي يصدر عن الفرد بشكل تلقائي عفوي لا يحتاج إلى تحفيز أو إلى فرضه بقوة القانون والعقوبة في كل مرة.

النموذج الاتصالي

تتعدد تعريفات الاتصال تبعا لخلفيات ومرجعيات العلماء والأكاديميين الباحثين في هذا المجال، وتتعدد النماذج الاتصالية المنبثقة عن كل تعريف من هذه التعريفات، ومنها النظري، ومنها العملي، ومنها الذي يركز على وظيفة بعينها من وظائف الاتصال دون أخرى.

وفيما يتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، فإننا بحاجة إلى تعريف نموذجين بسيطين للاتصال، يسهل التعامل معه من قبل الأفراد غير المتخصصين في مجال الاتصال والإعلام، ويلخص جميع عناصر عملية الاتصال بشكل بسيط وواضح ومفهوم، ويتضمن قيمة إجرائية يمكن ترجمتها على أرض الواقع على شكل ممارسات عملية من خلال سير العمل اليومي لدى الجهات المعنية بموضوع العنف.

والنموذج الاتصالي الأفضل والأكثر كفاءة في ضوء هذه التصور هو النموذج الذي يقترحه عالم الاتصال «هارولد لازويل»، والذي يعرّف الاتصال بكونه:

- من؟ (المرسل)
- يقول ماذا؟ (الرسائل الموجهة)
- لمن؟ (الجمهور المستهدف)
- متى؟ (الإطار الزمني)
- بأي وسيلة؟ (أدوات الاتصال)
- وبأي تأثير؟ (الأهداف)

وبطبيعة الحال المرسل هنا هو وزارة التنمية الاجتماعية. ولكن لما كانت هذه الاستراتيجية تتبنى وتراعي النهج التشاركي في العمل والتنفيذ، فهذا يستدعي من النموذج الاتصالي المستخدم أن يشمل الجهات الرسمية الأخرى المعنية بموضوع العنف، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وقادة الرأي والمجتمع المحلي.. يشملهم جميعا ضمن القائمين بالاتصال (المرسل).

ومن هنا تبرز أهمية نموذج «سريان الاتصال على مرحلتين» الذي يقترحه عالم الاتصال «بول لازرسفيلد»[1] جنبا إلى جنب مع نموذج «هارولد لازويل» أعلاه.

بمعنى، في المرحلة الأولى ستكون وزارة التنمية الاجتماعية هي المرسل، وبقية الشركاء من الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقادة الرأي والمجتمع المحلي هم بمثابة (الجمهور المستهدف)، وذلك من أجل تعريفهم بهذه الاستراتيجية ورسائلها الموجهة والإجراءات والفعاليات والنشاطات الاتصالية المنبثقة عنها.

وفي المرحلة الثانية سيكون هؤلاء جميعا هم المرسل، بحيث يتعاونون في توجيه الرسائل الموحدة وتنفيذ الإجراءات والفعاليات والنشاطات الاتصالية المتفق عليها كل حسب موقعه وطبيعة عمله ومسؤولياته وصلاحياته.

وتعكس الأهداف الاتصالية للاستراتيجية، والمبادرات الاتصالية ضمن الخطة التنفيذية للأعوام (2014 - 2015) سريان الاتصال على مرحلتين؛ لضمان الفعالية والاستدامة وتحقيق التغيير الايجابي في المفاهيم والسلوكيات الاجتماعية فيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي على مستوى الفئات المستهدفة من المسيئين.

منهجية العمل

لغايات إعداد هذه الاستراتيجية فقد تم اتباع خطوات العمل التالية:

1 إجراء تحليل للوضع الاتصالي القائم الخاص بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، بحيث تضمن هذا التحليل إجراء مقابلات مع الجهات الرسمية المعنية بموضوع العنف وتعبئة استبانة تم تصميمها بهذا الخصوص، اضافة الى مراجعة الوثائق والأدبيات والتشريعات ذات العلاقة، والاطلاع على نماذج من المواد الإعلامية والتوعوية السابقة فيما يتعلق بكيفية تعامل الجهات الاعلامية مع موضوع العنف الأسري والعنف ضد المرأة.

1 تاريخ نظريات الاتصال ص (58-61)، تأليف ارمان وميشال ارمان، ترجمة د. نصر الدين لعياضي ود. الصادق رابح، اصدارات المنظمة العربية للنشر- مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، الطبعة الاولى: بيروت، تشرين اول 2005.

2 اعداد ملخص لتحليل الفجوات (SWOT) الذي تم إجراؤه، حيث يهدف هذا النوع من التحليل إلى الوقوف على نقاط القوة (Strengths) ونقاط الضعف (Weaknesses)، والفرص (Opportunities) والتحديات (Threats) التي تمثل مجتمعة الواقع الاتصالي الحالي لظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الأردني.

ويساهم التحليل في تحديد مختلف جوانب الاتصال التشريعية والمؤسسية والإجرائية والمالية والفنية واللوجستية المرتبطة بظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، والجهات والمؤسسات المعنية بالظاهرة وشركائها الاستراتيجيين، والجهود الاتصالية السابقة في هذا المجال، وطبيعة الخطاب السائد والرسائل الموجهة وفئات الجمهور المستهدفة من خلال هذه الجهود.

ومن خلال هذا التحليل تم الخروج بالتوصيات الرئيسية التي ستشكل المحاور والجوانب الرئيسية التي ستتناولها وتغطيها استراتيجية الاتصال. كما أن هذا التحليل تم الاستفادة منه كنقطة مرجعية لغايات المقارنة والتقييم وقياس الأثر المتحقق بعد الانتهاء فعليا من تنفيذ الخطة التنفيذية المنبثقة عن خطة الاتصال.

3 مناقشة نتائج وتوصيات تحليل الوضع الاتصالي القائم مع فريق العمل المعني في وزارة التنمية الاجتماعية من أجل اعتمادها بصيغتها النهائية.

4 الشروع بتطوير استراتيجية الاتصال في ضوء النتائج والتوصيات المعتمدة، وبحيث تتضمن هذه الاستراتيجية العناصر الرئيسية التالية:

4.1 ملخص تنفيذي (Executive Summary): يتضمن إيجازا حول واقع ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي في الأردن بالأرقام والإحصائيات وذلك في ضوء مراجعة الدراسات والتقارير ذات العلاقة.

4.2 ملخص تحليل الفجوات (SWOT Analysis).

4.3 رؤية اتصالية (Communications Vision): تقوم على ترسيخ العنف، بشكل عام، والعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص، كقيمة سلبية وفعل مدان اجتماعيا في ثقافة وعقل ووجدان المجتمع الاردني بكافة أفراده وشرائحه، وبحيث يكون الرادع الذاتي والاجتماعي سابقا على الرادع القانوني والإجرائي عند الإقدام على ممارسة سلوك العنف.

4.4 رسالة اتصالية (Communications Mission): تقوم على إرساء خطاب إعلامي وشعبي رافض لظاهرة العنف ككل، والعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص، بحيث يكون هذا الخطاب مستمدا من خصوصية وثقافة وموروث المجتمع الأردني، وصادرا عن بناه ومؤسساته الاجتماعية القائمة (الأسرة، العشيرة، المدرسة، الديوان، المسجد، الكنيسة.. الخ)، وعلى لسان قادة المجتمع وفاعليه الاجتماعيين التقليديين (الآباء والأجداد، معلمو المدارس، أئمة المساجد، المخاتير، شيوخ العشائر، الوجهاء.. الخ).

4.5 أهداف اتصالية استراتيجية ذكية (SMART): بحيث تضمن ارساء إطار مؤسسي ينظم العلاقة بين جميع الجهات الرسمية والتطوعية والأفراد العاملين والناشطين في مجال

العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي، وبشكل يضمن تنسيق الجهود، وتوحيد الخطاب، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وعدم تضارب المهام والصلاحيات وازدواجية العمل. ويتم ترجمة كل هدف من أهداف الاتصال الاستراتيجية إلى مجموعة من المبادرات والنشاطات الاتصالية العملية الملموسة على أرض الواقع.

4.6 الرسائل الموجهة (Target Messages): بحيث يتم تحديد المضامين الأساسية للرسائل الاتصالية الموجهة فيما يتعلق بظاهرة العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل يضمن توحيد الخطاب، واتساق هذه الرسائل، أو على الأقل عدم تعارضها، مع ثقافة المجتمع الأردني ومنظومة قيمه وعاداته وتقاليده الاجتماعية السائدة.

4.7 الجمهور المستهدف (Target Audiences): ويتم تحديد الفئات المستهدفة الرئيسية والفرعية بما يضمن تحقيق الأهداف الاتصالية، وايصال الرسائل الموجهة لمحاولة ضبط وتنظيم هذه الظاهرة بأكبر قدر ممكن.

4.8 أدوات الاتصال (Communications Tools) والتي تشمل: تنظيم حملات توعوية تقوم على تحقيق الوصول الأقصى إلى جميع فئات المجتمع، وخاصة الشرائح الأكثر عرضة للعنف المنزلي، وذلك من خلال:

- التركيز أكثر على وسائل الاتصال الجماهيري التي تصل إلى كل مكان وكل بيت وخاصة في المجتمعات المحلية البعيدة عن العاصمة ومراكز المدن (الإذاعة والتلفزيون)، مقارنة بوسائل الاتصال الجماهيري الأقل انتشارا كالمطبوعات والصحف والإنترنت.

- الاتصال الوجاهي مع الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للعنف ضد المرأة في أماكن سكناهم في مختلف مناطق المملكة، ومن خلال أشخاص من أبناء هذه المجتمعات المحلية الذين يحظون بالقبول والثقة مثل الأئمة والوعاظ والواعظات ومعلمي ومعلمات المدارس والمخاتير ومديرات الجمعيات الخيرية والنسوية.

- تنفيذ الفعاليات النوعية التي تهدف الى استقطاب مختلف الشرائح الاجتماعية، وخاصة من فئة الشباب والمراهقين، ليكونوا بدورهم حاملين وناقلين للرسالة الاتصالية الخاصة بمناهضة العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي (مسابقات أفلام، تصميم، رسم، قصة قصيرة، تحقيقات صحفية.. الخ).

- تطوير آلية عمل تنظم علاقة الجهات الرسمية المعنية بموضوع العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي مع وسائل الإعلام بشكل يضمن استمرارية حصول مندوبي وسائل الإعلام على المعلومة الآنية الوافية الصحيحة حول كل ما يتعلق بحالات العنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع.

4.9 الاحتياجات التدريبية في مجال الاتصال (Communications Capacity Building Needs) بحيث يتم:

- بناء القدرات المؤسسية للاتصال لدى المؤسسات والأفراد الناشطين في مجال العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي بما يمكنهم من تطوير وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للاتصال في المستقبل بالاعتماد على قدراتهم الذاتية، وما ينبثق عنها من نشاطات وفعاليات اتصالية موجهة.

- تدريب مندوبي وسائل الإعلام على الأصول الاحترافية لإعداد التغطيات الصحفية والإعلامية المتخصصة حول موضوعات العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

4.10 عرض الاستراتيجية على فريق العمل من أجل أخذ ملاحظاتهم ومقترحاتهم بهذا الخصوص، واعتمادها بصيغتها النهائية.

4.11 إعداد الخطة التنفيذية المنبثقة عن استراتيجية الاتصال، والتي تتضمن جميع الإجراءات والفعاليات والنشاطات الاتصالية التي سيتم تنفيذها خلال الأعوام (2014 - 2015).

4.12 الشروع الفعلي بتنفيذ حزمة من المواد الاتصالية بشكل ريادي والتي تم تحديدها في الشروط المرجعية لهذه المهمة، ليتم استخدامها جميعا في الحملات الاتصالية التي ستطلقها وزارة التنمية الاجتماعية ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية للاتصال وتشمل:

- تطوير نسخ من استراتيجية الاتصال لتوزيعها على الشركاء الرئيسيين، ومديريات وزارة التنمية الاجتماعية، والجهات المانحة، ومنظمات المجتمع المدني والجهات الاعلامية.

- تطوير مطوية، وورقة ارشادية، وكتيب حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وخدمات وزارة التنمية الاجتماعية في هذا المجال. اضافة الى بوسترات، وبانرات.

- اعداد وانتاج فيلم وثائقي قصير (7-8 دقائق) حول العنف المبني على النوع الاجتماعي.

- اعداد وتنفيذ مجموعة من النشاطات والفعاليات الاعلامية التي تأتي انسجاما مع اطلاق استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي؛ بهدف توفير التغطية الاعلامية المناسبة لجهود وزارة التنمية الاجتماعية في مجابهة العنف المبني على النوع الاجتماعي بالتنسيق والتعاون مع الشركاء الرئيسيين، وزيادة الوعي العام بخدمات وزارة التنمية الاجتماعية في مجال مجابهة العنف بأشكاله، وابراز قصص النجاح المؤسسية والفردية على مستوى المساء اليهم ممن تلقوا خدمات وزارة التنمية الاجتماعية و/أو أحد الجهات المعنية.

  وأخيرا استخدام وسائل الاعلام المختلفة لزيادة الوعي حول هذا الموضوع والسعي لتحقيق التغيير الايجابي في السلوكيات والمفاهيم المغلوطة التي تبرر العنف بأشكاله.

الفصل الثاني

استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

الملخص التنفيذي

ينص الدستور الأردني على أن :"جميع الأردنيين أمام القانون سوءا لا تمييز بينهم وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين . وينص الميثاق الوطني لعام (1991) بأن الأردنيين رجالا ونساءً أمام القانون سواءً لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات".

وشملت التعديلات الدستورية للعام (2011) إضافة النص التالي في المادة (6) "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها. ويحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال".

ويعمل الأردن كما دول المنطقة على مواجهة العنف من خلال حزمة إجراءات تشريعية وخدمية وعلاجية ومؤسسية، فقد صدر في الأردن قانون الحماية من العنف لسنة (2008) بهدف الحفاظ على الروابط الأسرية والتقليل من آثار الإجراءات الجزائية في حالات العنف بين أفراد الأسرة، بالإضافة للسرية وفرض العقوبات البديلة، وإجراءات احترازية تضمن عدم التعرض للضحية أو أي من أفراد الأسرة، وتدابير لحماية المبلغ.

واستحدثت لجاناً للوفاق الأسري في حال موافقة الطرفين وقبل إحالة الأمر إلى المحكمة، فإذا لم يتم التوصل إلى حل النزاع تحال القضية إلى المحكمة المختصة، لتصدر حال قناعتها أمر حماية يلزم المشتكى عليه بعدم التعرض للضحية. ورتب القانون عقوبة إذا ما تم خرق أمر الحماية وشددت في حال التكرار. وللمحكمة أن تحكم بالتعويض بناء على طلب المتضرر، وفي حال موافقة أطراف النزاع يتم تحويلهم إلى جلسات الإرشاد الأسري وإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي.

كما عملت الأردن على اصدار قانون لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، وأنشأت إدارة لحماية الأسرة، وداراً للوفاق الأسري في العاصمة عمان والعمل جارعلى إنشاء دارين أخريين في شمال المملكة وجنوبها، ووضعت استراتيجية للمرأة، وأخرى لضحايا الاتجار بالبشر، إلى جانب مصادقة الأردن على الاتفاقيات والبروتوكولات التي تهدف إلى حماية المرأة منها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام (1992)، حيث أصبحت الاتفاقية نافذة بعد نشرها في الجريدة الرسمية في آب (2007).

كذلك، ساهمت العديد من المبادرات والاتفاقيات والعهود الدولية الخاصة بالمرأة في التزام دول المنطقة بوضع الاستراتيجيات الداعمة لتلك الجهود على المستوى الأقليمي، كاستراتيجية المرأة العربية للأمن والسلام، والاستراتيجية العربية لحماية المرأة من العنف، والإطار الإقليمي لحماية المرأة من العنف، وغيرها من المبادرات التي أطلقتها جامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة خلال عامي (2012 - 2013)، والتي تؤكد في مجملها على حماية المرأة وتمكينها من المشاركة في رسم سياسات بلادها.

وبالرغم من كثرة الانجازات التي حققتها دول المنطقة في مجال نهوض المرأة، إلا أن التطورات السياسية والاقتصادية كان لها تأثيراً كبيراً على حالة المرأة، إضافة إلى ما تفرزه الاختلالات المتجذرة في بعض القوانين اتجاه المرأة، كقوانين الأحوال الشخصية التي تؤثر على مسيرة حياة المرأة اليومية، فهي تتحكم في حياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب ما يمارسه بعض الآباء والأخوة والأزواج من انتقاص لأهلية المرأة عبر تحكمهم بولايتها القانونية.

كما أن بعد الهوة بين الأحكام والتعاليم الإسلامية وبين تطبيقاتها قد ضاعفت في اتساع الفجوة على أرض الواقع، وغلفت الأحكام الشرعية بالعادات والتقاليد، فأصبحت في مرتبة أعلى عند التطبيق من تلك الحقوق المقررة أصلاً حيث أن مصادر الشريعة الإسلامية الأساسية (القرآن الكريم والسنة المشرفة) قد كفلت حقوق المرأة الشخصية والسياسية.[2]

وتتناول الدراسات والوثائق الوطنية حول موضوع العنف التشريعات ذات العلاقة، والجهات المعنية بمتابعة حالات العنف الأسري والعنف ضد المرأة، وواقع الحال في الأردن فيما يتعلق بحالات العنف الأسري والعنف ضد المرأة، اضافة الى التوصيات على مستوى صناعة القرار وعلى المستوى التنفيذي.

ولغايات اعداد هذه الاستراتيجية، أدناه أحدث الأرقام والحقائق حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لحالات العنف الأسري في الاردن للعام (2013)، والتي تتعرض بشكل غير مباشر لحقائق حول العنف المبني على النوع الاجتماعي.

حيث أوضحت دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري الصادرة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة في عام (2013) عن خصائص حالات العنف وأسرها، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لضحايا العنف الأسري، والعلاقات بين هذه الخصائص وخصائص العنف المرتكب من ناحيتي نوعه وتكراره.

وتأتي هذه الدراسة بوصفها الأولى في الأردن التي تُطبّق على حالات العنف المسجلة رسميا بإدارة حماية الأسرة. ونفذت هذه الدراسة ضمن نهج تشاركي بين كل من المجلس الوطني لشؤون الأسرة، وإدارة حماية الأسرة، ومركز الدراسات الأمنية بمديرية الأمن العام.

وتم مراجعة (1651) حالة عنف أسري مسجلة لدى ادارة حماية الأسرة خلال العام (2009)، وتكونت عينة الدراسة من (592) حالة عنف أسري بنسبة بلغت (35.9٪) من مجتمع الدراسة وبتمثيل لجميع المحافظات الموجود فيها أقسام حماية الأسرة.

وخلصت الدراسة فيما يتعلق بطبيعة العنف الأسري الى أن أكثر أنواع العنف الاسري ممارسة هو العنف الجسدي وبنسبة (86٪) وأن غالبية العنف الممارس هو الأسري ويمارس من جانب فرد واحد من أفراد الأسرة وبنسبة بلغت (95.6٪). كذلك، فان غالبية المساء إليهم يمارس عليهم أكثر من شكل من أشكال العنف، وكانت أعلى نسبة ممارسة للضرب باليد أو الرجل (76.6٪). والسب والشتم والتحقير (51.4٪). والصراخ (20.3٪). ومنع المصروف عن أفراد الأسرة (18.5٪). إضافة إلى إهمال الزوج لمتطلبات الزوجة (18.1٪).

2 كلمة وزير التنمية الاجتماعية في المؤتمر الوزاري الثالث حول تعزيز دور المرأة في المجتمع والذي عقد في فرنسا، أيلول 2013.

أما فيما يتعلق بخصائص الأسرة، فقد وجد تعدد الزوجات في (16.4٪) من أسر حالات العنف الأسري، وأن (39.7٪) من أسر حالات العنف الأسري كانت من شريحة الدخل الشهري (300) دينار فأقل وتقع في المناطق الحضرية وبنسبة (72.6٪). كذلك، فإن (21٪) من أسر حالات العنف الأسري يوجد فيها تعاطي الكحول أو المخدرات من قبل أحد أفرادها، و(22٪) من أسر حالات العنف الأسري كان لأحد أفرادها خبرات مع القانون (مطلوبا، مسجونا، أو له أسبقيات). ويتكرر وقوع العنف الأسري أكثر من مرة لدى (47.8٪) من حالات العنف.

أما فيما يتعلق بخصائص مرتكبي العنف حسب النوع الاجتماعي، فأظهرت الدراسة أن الذكور هم أكثر ممارسة للعنف بنسبة (92.1٪) وضمن الفئة العمرية من (29 - 48) سنة بنسبة (60.8٪). وغالبية مرتكبي العنف الأسري (المسيئين) من ذوي المستوى التعليمي المنخفض (ثانوي فما دون) بنسبة (80.4٪). اضافة الى أن أكثر من ثلثي مرتكبي العنف الأسري (المسيئين) يرتبط بعلاقة زوج أو أب مع المُساء إليه بنسبة (71.6٪)، وأن (82.6٪) من مرتكبي العنف الأسري (المسيئين) متزوجون، وأن (71.6٪) من مرتكبي العنف الأسري (المسيئين) تربطهم علاقة زوج أو أب مع المساء إليه.

أما فيما يتعلق بخصائص المساء اليهم حسب النوع الاجتماعي، فقد بينت الدراسة أن غالبية المُساء إليهم من الإناث بنسبة (75.9٪)، وأن (30.2٪) من المُساء إليهم ممن هم من الأطفال (أقل من 18 سنة) في حين أن (69.8٪) هم من البالغين (18 سنة فأكثر). وأن نحو ثلاث أرباع المُساء إليهم (74.3٪) هم من ذوي المستوى التعليمي المنخفض (ثانوي فما دون) و(49.5٪) من المُساء إليهم من فئة المتزوجين.

أما فيما يتعلق بأسباب العنف، فقد توصلت الدراسة إلى أن أسباب العنف، من وجهة نظر الأفراد المُساء إليهم، تمثلت في السمات الشخصية للمسيئين (العصبية الزائدة، والجهل وعدم المعرفة، والغيرة والاتكالية، وعدم تحمل المسؤولية)، اضافة الى الخلافات بين الزوجين وبين أفراد الأسرة، والعوامل المادية والصعوبات المالية التي تواجه الأسرة، اضافة الى الممارسات السلوكية السلبية والخطيرة كتعاطي المخدرات والمشروبات ولعب القمار.

أما فيما يتعلق بأسباب العنف من وجهة نظر مرتكبي العنف فقد تمثلت في الفرق في العمر بين الزوجين، وغياب الاحترام، والرغبة في الزواج باخرى، وتعدد الزوجات، وغياب أحد الوالدين، ووجود علاقات غير شرعية لاحد الزوجين، والاختلاف في تربية الأبناء، والخلاف حول الحقوق الشرعية ومشكلات الارث، وانجاب الزوجة للاناث. اضافة الى التأكيد على السمات الشخصية للمساء اليهم، والصعوبات المالية، والممارسات السلوكية السلبية كادمان المخدرات والكحول وتدخل اهل الزوج او الزوجة في الشؤون الأسرية.

وتخلص الدراسة الى مجموعة من التوصيات والتي تتضمن نشر برامج الإرشاد الأسري على المستوى الوطني بصورة تساعد على محاربة ثقافة العنف لدى الأسر الأردنية، وتمكينها من تعزيز أطر التواصل والحوار فيما بينها حيث أن من أهم أسباب العنف الأسري هو الخلافات العائلية والسمات الشخصية لأفراد الأسرة، مشيرة الى أن العنف الأسري أصبح نتاج ثقافة أسرية تنتهج العنف باعتباره وسيلة للعلاقات الأسرية، وبصورة تعكس ضعف مهارات التواصل والحوار بين أفراد الأسرة عموما.

ملخص تحليل الفجوات (SWOT Analysis)

بناء على المقابلات التي تم عقدها خلال مرحلة تحليل الوضع الحالي للاتصال حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، والدراسات والوثائق الوطنية التي تم مراجعتها، والأرقام والاحصائيات الحديثة التي تم الحصول عليها من المجلس الوطني لشؤون الأسرة حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لحالات العنف الأسري في الأردن، سنجد أن القاسم المشترك بين جميع الجهات المعنية بموضوع العنف في المجتمع هو كلمة أو مصطلح "العنف" نفسه.

فالعنف هنا هو اسم جامع تنضوي تحته جميع مظاهر وأشكال العنف، سواء أكانت "العنف المبني على النوع الاجتماعي"، أو "العنف ضد المرأة"، أو "العنف الأسري"، أو حتى "العنف المجتمعي والجامعي وشغب الملاعب".

وبكلمات أخرى، لغايات هذه الاستراتيجية والرسائل الموجهة المنبثقة عنها، سيتم الاقتصار على استخدام مصطلح "العنف" مجملا وعلى إطلاقه، ودون الخوض في المسميات الفرعية والتفصيلية.

أما من الناحية العملية، فالجميع يتفقون على مجموعة من المظاهر والسلوكيات الموجودة في المجتمع الأردني (شأنه شأن أي مجتمع إنساني آخر)، والتي تندرج ضمن مفهوم العنف، والتي يجب العمل على الحد منها والتوعية ضدها.

ولكن يراعى هنا أن مفهوم العنف مفهوم واسع، ومظاهر العنف كثيرة ومتعددة والجوانب، فهناك العنف ضد الذات، والعنف بين الأفراد، والعنف بين الجماعات. وهناك العنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف النفسي، والإهمال. وتحت كل مسمى من هذه المسميات تندرج مجموعة من السلوكيات الاجتماعية العملية التي يمارسها الأفراد والجماعات.

ولغايات هذه الاستراتيجية، وفي ضوء تحليل الوضع الاتصالي القائم وتوصيات الجهات المعنية بموضوع العنف بالأردن ونتائج دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للعنف الأسري للعام 2013، سيكون التركيز على العنف الجسدي، وما يتسبب به من ضرر وإيذاء مادي مباشر، وربما تهديد لحياة الأشخاص المعنفين، ويتمثل ذلك تحديدا في المظاهر والسلوكيات الاجتماعية التالية:

- العنف الجسدي الذي يمارسه الزوج على زوجته (وأحيانا بالعكس).
- العنف الجسدي الذي يمارسه الوالدين على أبنائهم، وخاصة الإناث.
- العنف الجسدي الذي يمارسه الأبناء على بعضهم البعض، وخاصة الأبناء الذكور على شقيقاتهم الإناث، أو الابن الأكبر على بقية إخوانه وأخواته الذين يصغرونه سنا.
- العنف الجسدي والإهمال الذي يمارس على كبار السن داخل الأسرة.

وقد تم تحديد ومناقشة مجموعة من الإشكاليات الرئيسية في مرحلة تحليل الوضع الاتصالي القائم، واقتراح الإجابات الإجرائية العملية على كل إشكالية من هذه الإشكاليات.

تالياً، جدول يلخص الاشكاليات، ونقاط القوة، والضعف، والفرص والتحديات.

1. اشكالية التخطيط الاستراتيجي

نقاط القوة

- وجود مديرية الدفاع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية، وقسمي حماية الأسرة والنوع الاجتماعي وعملها حسب التخصص مع الجهات المعنية حول موضوع العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي.
- توجه وزارة التنمية الاجتماعية من خلال هذه الاستراتيجية الى عدم تضمين أي مواقف أو توجهات أو مفاهيم يمكن أن تتعارض مع أي استراتيجية وطنية أو وثيقة سياسات مرجعية يمكن إعدادها واعتمادها في المستقبل فيما يتعلق بموضوع العنف.

نقاط الضعف

- لا يوجد استراتيجية وطنية رسمية تتناول بشكل مطلق موضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، سواء لدى وزارة التنمية الاجتماعية التي يتم اعداد هذه الاستراتيجية لحسابها، او لدى اي مؤسسة أو جهة اخرى في المملكة. حيث أن استراتيجية الاتصال تأتي كأداة معززة ومكملة تحدد الاطار النظري والعملي المتعلق بالجانب الاتصالي، وفي حدود التوجهات والاهداف الوطنية والمفاهيم الاساسية المنصوص عليها في الاستراتيجية الأم.
- الأطر أو المبادئ العامة التي يمكن أن تندرج تحت مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي أو ترتبط به، يمكن أن نجدها كجزئيات في الوثائق الاستراتيجية الوطنية بدون أن يكون هناك أي شرح وتفصيل لكيفية ترجمة هذه الأطر والمبادئ العامة بشكل عملي اجرائي فيما يتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الفرص

- وجود جهات رسمية ومجالس وطنية ومبادرات مجتمعية تعمل في مجال العنف والتعامل مع حالات العنف بأنواعها وفق أسس الشفافية والكفاءة وبدعم من الحكومة الأردنية والجهات المانحة الدولية بالموازاة مع التوجهات والاهداف الوطنية فيما يتعلق بهذا الموضوع.
- وجود دراسات ووثائق وطنية تتناول موضوع العنف بشكل عام والعنف الأسري والعنف ضد المرأة بشكل خاص ووجود توصيات على مستوى صناعة القرار والمستوى التنفيذي والتي تركز في مجملها على أهمية تعديل التشريعات والقوانين ذات العلاقة، وتعزيز القدرات المؤسسية والفنية للجهات المعنية بالتعامل مع حالات العنف، وضرورة تعزيز دور الاعلام ومنظمات المجتمع المدني لكسب التأييد والتوعية وتحقيق التغيير الاجتماعي والثقافي المطلوب.
- وجود قاسم مشترك بين جميع الجهات المعنية بموضوع العنف في المجتمع وهو كلمة أو مصطلح «العنف» نفسه. فالعنف هنا هو اسم جامع تنضوي تحته جميع مظاهر وأشكال العنف، سواء أكانت «العنف المبني على النوع الاجتماعي»، أو «العنف ضد المرأة»، أو «العنف الأسري»، أو حتى العنف المجتمعي والجامعي وشغب الملاعب.

التهديدات

- هناك مجموعة من سلوكيات العنف في المجتمع التي يتفق الجميع على رفضها، وضرورة التوعية ضدها، ومحاربتها، والتخلص منها. ولكن عند محاولة تأطير سلوكيات العنف هذه نظريا يحدث الاختلاف والانقسام، سواء من حيث المصطلحات والألفاظ المستخدمة لوصف هذه السلوكيات، أو من حيث الفهم للدوافع والأسباب وراء هذا العنف.
- دقة ووفرة المعلومات والأرقام والاحصائيات حول حالات العنف في الأردن بشكل عام والعنف المبني على النوع الاجتماعي بشكل خاص.

2. إشكالية القدرات المؤسسية

نقاط القوة

- تصميم الإجراءات والفعاليات والنشاطات الاتصالية المنبثقة عن استراتيجية الاتصال في حدود الموارد المادية والبشرية والفنية المتاحة.

نقاط الضعف

- عدم وجود موظفين معنيين بمتابعة شؤون الاتصال والاعلام والعلاقات العامة في وزارة التنمية الاجتماعية.
- عدم وجود تحليل نوعي لآليات تدفق المعلومات حول موضوع العنف بين المديريات المعنية بهذا الموضوع حيث أنها خارج نطاق الشروط المرجعية لهذه الاستراتيجية.

الفرص

- وجود الدعم الفني والمالي لوزارة التنمية الاجتماعية من خلال الجهات المانحة لتعزيز الجهود المؤسسية على مستوى مركز الوزارة والميدان فيما يتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- امكانية رفد الموظفين المعنيين بالتدريب العملي في مجال التخطيط الاستراتيجي للاتصال بشكل عام والتسويق الاجتماعي (Social Marketing) حتى يتسنى لهم إدامة وتحديث وتطوير استراتيجية الاتصال والاستراتيجيات المماثلة في المستقبل بالاعتماد على إمكاناتهم الذاتية.

التهديدات

- عدم وجود المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ استراتيجية الاتصال حول العنف المبني على النوع الاجتماعي واستدامتها.

3. اشكالية الاتصال الداخلي والخارجي

نقاط القوة

- وجود قنوات اتصال رسمية داخل وزارة التنمية الاجتماعية تيسر عملية تدفق المعلومات حول البرامج والمشاريع التي يتم تنفيذها على مستوى مركز الوزارة والميدان.
- وجود موقع الكتروني للوزارة www.mosd.gov.jo يتضمن معلومات محدثة حول مشاريع الوزارة التنموية وفي مجال مجابهة العنف بأشكاله اضافة الى وجود معلومات تفصيلية حول الخدمات التي يقدمها دار الوفاق الأسري.
- القدرة على الاستفادة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان في الترويج للمفاهيم والمضامين ذات العلاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

نقاط الضعف

- عدم وجود شخص متخصص في مجال الاتصال في قسمي النوع الاجتماعي وحماية الاسرة وبالتالي عدم القدرة على تولي ترجمة وتنفيذ استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على العنف الاجتماعي وما ينبثق عنها من اجراءات ونشاطات وفعاليات.
- فعالية قنوات وأدوات الاتصال الأفقي بين المديريات والاقسام بعضها البعض، وبين المركز والميدان (الاخصائيين الاجتماعيين الذين يتولوا التعامل مباشرة مع ضحايا العنف)، والاتصال العمودي بين هذه المديريات والاقسام من جهة وأصحاب القرار من موظفي الادارة العليا من جهة اخرى.

الفرص

- امكانية اجراء مراجعة شاملة للوضع الاتصالي القائم لدى وزارة التنمية الاجتماعية من خلال الدعم الفني والمالي المقدم من الجهات المانحة المعنية.
- الاستفادة من «الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف» الذي يضم (45) عضوا يمثلون كافة الجهات الرسمية والتطوعية ذات العلاقة في المملكة لتبني الاستراتيجية وتنفيذها كل حسب جهة الاختصاص.
- الاستفادة من أكبر عدد ممكن من أدوات الاتصال المتاحة في الحملات الاتصالية ذات العلاقة، وعدم الاقتصار على الصحف والمواقع الإخبارية والإذاعة والتلفزيون كما هو سائد في مثل هذه الاستراتيجيات للاتصال.

التهديدات

- فعالية قنوات وادوات الاتصال بين وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية بالعنف وبين هذه الجهات والأخصائيين الاجتماعيين الذين يتولون التعامل مباشرة مع ضحايا العنف.
- قدرة الجهات الاعلامية على التواصل مع وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي ونشر المعلومات ذات العلاقة على مستوى المواطن الأردني.

4. إشكالية التعريف

نقاط القوة

- اتفاق وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية على استخدام لفظ "العنف" لأغراض الاستراتيجية والحملة التوعوية التي سيتم تطويرها وتنفيذها بالتركيز على موضوع العنف الجسدي ودلالاته المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

نقاط الضعف

- لا يوجد هناك تعريف بنص حرفي موحد للنوع الاجتماعي في العالم، سواء من الناحية الاكاديمية، أو الناحية السياسية، أو الناحية التشريعية والقانونية. وإنما الموجود هو اتفاق عام على الافكار والمضامين التي ينضوي عليها مفهوم النوع الاجتماعي.

الفرص

- الحديث عن العنف من خلال ممارسات العنف العملية التي يتفق الجميع على رفضها وضرورة العمل على الحد منها والتوعية إزائها.
- الترويج للخدمات المقدمة في مجال العنف المبني على النوع الاجتماعي، واستخدامها لصياغة رسائل موجهة فعالة تعتمد على مستوى ونوعية هذه الخدمات، وعلى قدرة مزودي هذه الخدمات على استيعاب أي زيادة متوقعة في الطلب على هذه الخدمات في حال تم التعريف بها والترويج لها لدى الجمهور.

التهديدات

- ارتباط مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) بالنقاشات والجدالات الدائرة حول مفاهيم أخرى مثل مفهوم "تحرير المرأة"، و"تمكين المرأة"، و"حقوق الإنسان"، و"حقوق الطفل".. والتزام الأردن بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة بهذا الخصوص من ناحية، وموقف الدين والعادات والتقاليد وبعض الأحزاب السياسية من هذه المفاهيم ومن هذه الاتفاقيات والمعاهدات من ناحية ثانية، وموقف الدول والجهات المانحة والداعمة من ناحية ثالثة.

5. اشكالية التعارض مع الدين

نقاط القوة

- تضمين النصوص والتعاليم الدينية ضمن الرسائل الموجهة، سواء من أجل تصحيح أي فهم خاطئ يستخدم مسوغا لتبرير سلوك العنف، أو من أجل تحفيز وتعزيز السلوكيات الإيجابية المرغوبة.

نقاط الضعف

- لا يوجد

الفرص

- دعم وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية للتركيز على مصطلح العنف على اطلاقه في الاستراتيجية.

التهديدات

- الفهم الخاطىء لمصطلح «العنف المبني على النوع الاجتماعي» على مستوى فئات الجمهور المستهدف.

6. إشكالية التعارض مع العادات والتقاليد

نقاط القوة

- تضمين قيم إيجابية مأخوذة من العادات والتقاليد نفسها ضمن الرسائل الموجهة في مواجهة أي قيم اجتماعية مغلوطة تستخدم مسوغا لتبرير العنف.

نقاط الضعف

- لا يوجد

الفرص

- دعم وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية للتركيز على مصطلح العنف على اطلاقه في الاستراتيجية.

التهديدات

- لا يوجد

7. إشكالية الرسائل الموجهة

نقاط القوة

- التركيز في الرسائل الموجهة على النصوص والتعاليم الدينيه والقيم الاجتماعية الإيجابية التي تفند وتدين وتنبذ سلوك العنف بمختلف أشكاله، وتحفز وتشجع الأفراد والجماعات على تبني السلوكيات الإيجابية المطلوبة.

نقاط الضعف

- تضمين الخدمات المقدمة في مجال العنف ضمن الرسائل الموجهة، حتى لا ينسحب الضعف الحاصل في بعض هذه الخدمات على مدى تجاوب الجمهور مع الرسائل الموجهة.

الفرص

- امكانية تعاون الجهات المعنية بموضوع العنف في الترويج للرسائل الموجهة من خلال قنوات وأدوات الاتصال الحالية لديها وامكانية التنسيق والتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة أهمها التلفزيون الأردني لبث الرسائل الموجهة مجانيا و/أو بأسعار رمزية كدعم لوزارة التنمية الاجتماعية.

التهديدات

- عدم قدرة الجهات المقدمة للخدمات الاجتماعية المتعلقة بالعنف على التعامل مع زيادة الطلب المتوقعة على هذه الخدمات في حال التعريف بها والترويج لها.

8. إشكالية العلاقة مع وسائل الإعلام

نقاط القوة

- وجود علاقات اعلامية جيدة بين وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الاعلامية يمكن توجيهها للتركيز على موضوع العنف بشكل عام والعنف الأسري حسب النوع الاجتماعي بشكل خاص.
- وجود موظفيين معنيين بادارة العلاقات الاعلامية في وزارة التنمية الاجتماعية للتنسيق والتواصل مع الجهات الاعلامية حول اطلاق الاستراتيجية والحملة التوعوية والاعلامية حول موضوع العنف.
- حصول دار الوفاق التابع لوزارة التنمية الاجتماعية على جائزة تميز من الامم المتحدة في شهر حزيران (2013)، وامكانية الاستفادة من هذا الانجاز والبناء عليه.

نقاط الضعف

- عدم وجود أرشيف خاص بالتغطيات الصحفية المتعلقة بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي حاليا لدى وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية.

الفرص

- الاستفادة من المواد الصحفية النوعية كالتقارير المتخصصة والتحقيقات الاستقصائية وقصص النجاح، وعدم الاقتصار على التغطيات الإخبارية النمطية الاعتيادية.

التهديدات

- عدم وجود مفهوم موحد للعنف المبني عن النوع الاجتماعي وأهم المصطلحات والمفاهيم المرتبطة به، وبالتالي ليس هناك مرجعية واضحة محددة معتمدة لوسائل الاعلام عند توفير التغطية الاعلامية المطلوبة.
- طبيعة الجهات الاعلامية وآليات اعداد واعتماد ونشر الاخبار والتغطيات الصحفية اليومية حول موضوع العنف.

مبادئ اتصالية... الرؤية والرسالة

لقد تم عند إعداد هذه الاستراتيجية للاتصال مراعاة عدد من المبادئ العامة لضمان الكفاءة والفاعلية وتحقيق أفضل نتائج عملية ممكنة على أرض الواقع، وهذه المبادئ هي:

- الخصوصية:

صحيح أن العنف هو سلوك عالمي موجود في جميع المجتمعات البشرية حاليا وعبر التاريخ، ولكن مظاهر وتجليات وأولويات هذه العنف تختلف من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف طبيعة وظروف كل مجتمع.

وقد تم في هذه الاستراتيجية مراعاة خصوصية المجتمع الأردني فيما يتعلق بموضوع العنف، سواء من حيث التكوين النفسي والانفعالي للشخصية الأردنية، أو من حيث الدين والعادات والتقاليد وقيم المجتمع، دون أن يمنع ذلك بطبيعة الحال من الاطلاع حاليا أو في المستقبل على تجارب الدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال، أو الاطلاع على الممارسات الفضلى المتبعة في العالم، والاستفادة منها متى ما كان ذلك ممكنا ويتناسب مع طبيعة المجتمع الأردني.

- النهج التشاركي:

العنف هو ظاهرة «عابرة» للحدود الاجتماعية تتخلل بنية المجتمع ككل ولا تقتصر على فئة أو طبقة اجتماعية بعينها دون أخرى، وبغض النظر عن الفوارق والاختلافات في المستوى التعليمي والثقافي أو القدرة الاقتصادية بين أبناء المجتمع الواحد.

وعليه، فإن التعامل مع ظاهرة العنف هو مسؤولية مشتركة بين جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الشعبية المعنية بهذا الموضوع، وبدون تظافر وتنظيم وتنسيق جهود وأدوار ومسؤوليات جميع هذه الجهات فلن يمكن تحقيق نتائج عملية ملموسة على أرض الواقع.

كما أن النهج التشاركي هو الفلسفة التي يقوم عليها «الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري» الذي أصدره المجلس الوطني لشؤون الأسرة في العام (2006)، حيث يعتبر هذا الإطار وثيقة مرجعية لغايات إعداد هذه الاستراتيجية.

- المسؤولية الفردية:

لو قمنا بإعداد استطلاع إعلامي لآراء الجمهور إزاء موضوع العنف، لحصلنا على فيض من الأفكار والمواقف المثالية الإيجابية التي تؤكد على رفض الجميع لسلوك العنف بكافة أنواعه وأشكاله.. إذن من أين يأتي كل هذا العنف في المجتمع إذا كان الجميع يجمعون على رفضه وإدانته؟!

لذا تراعي هذه الاستراتيجية للاتصال أن تكون الرسائل الموجهة الصادرة عنها مصاغة بطريقة شخصية، تعطي الانطباع لكل فرد من الجمهور بأنها تخاطبه بذاته، وبما يمس الاعتبارات النفسية والمادية والاجتماعية التي تحكم انفعالاته وسلوكياته وردود أفعاله الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالمكانة والشرف والفخر.

- الاستمرارية والتراكم:

الحد والقضاء على ظاهرة مثل العنف يندرج تحت مفهوم «التغير الاجتماعي»، وهذا النوع من التغير لا يحدث بين يوم وليلة، وإنما يحتاج إلى فترة زمنية طويلة للبدء بتلمس نتائجه العملية على أرض الواقع.

لذا تم عند إعداد هذه الاستراتيجية مراعاة أن تكون بمثابة نقطة بداية وانطلاق يمكن تطويرها والبناء عليها في المستقبل، في ضوء النجاحات المتحققة والدروس المستفادة، وفي ضوء الإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة أو التي يمكن أن تتاح بهذا الخصوص، وبدون الحاجة إلى "إعادة اختراع العجلة" والبدء من جديد في كل مرة، وخاصة في حالة تغير القيادات العليا أو الكوادر الإدارية والفنية التي تتولى تنفيذ وإدامة هذه الاستراتيجية.

وعليه، فقد تم تضمين هذه الاستراتيجية ملخصا للاحتياجات التدريبية اللازمة للجهات والأفراد المعنيين بتنفيذ هذه الاستراتيجية من أجل بناء قدراتهم المؤسسية بما يمكنهم من إدامة وتحديث وتطوير هذه الاستراتيجية بالاعتماد على قدراتهم وجهودهم الذاتية.

كما تم التأكيد على ضرورة وجود آليات وخطوات وإجراءات عمل واضحة ومحددة تضمن استمرارية الاتصال والتواصل والتنسيق وتنظيم تدفق المعلومات بين الأفراد والجهات المعنيين بتنفيذ هذه الاستراتيجية، وبين هذه الجهات مجتمعة والجمهور الخارجي بمختلف فئاته.

- الواقعية:

كما سبق الإشارة لا يمكن لهذه الاستراتيجية أو أي استراتيجية أخرى للاتصال أن تتعامل مع موضوع كبير ومتشعب مثل موضوع العنف دفعة واحدة، وأن تقدم الإجابة الشافية واللمسة السحرية بهذا الخصوص من أول مرة.

لذا تم عند إعداد هذه الاستراتيجية مراعاة أنها تأتي كبداية ونقطة انطلاق ضمن سلسلة مستمرة ومتواصلة وتراكمية من الجهود الاتصالية فيما يتعلق بالعنف، وفي ضوء القدرات المؤسسية والإمكانات المادية والفنية المتاحة للجهات المعنية بتنفيذ هذه الاستراتيجية كوثيقة والخطة التنفيذية المنبثقة عنها بغض النظر عن وجود مزودي خدمة و/أو تمويل من خلال الجهات المانحة.

وقد تم تطوير الرؤية الاتصالية والرسالة الاتصالية لهذه الاستراتيجية لتعكس المعاني والأفكار المقترحة ضمن المبادىء العامة أعلاه.

حيث تمثل الرؤية الاتصالية الوضع المثالي الذي يؤمل بالوصول إليه فيما يتعلق بظاهرة العنف، بحيث تصبح مجموعة السلوكيات المرغوبة جزءاً طبيعي من التكوين الثقافي والانفعالي للأفراد، الأمر الذي يجعلهم يبادرون بالقيام بهذه السلوكيات (أو الإحجام عنها) بشكل ذاتي عفوي وتلقائي دون الحاجة إلى تذكيرهم بها أو فرضها عليهم بسلطة القانون في كل مرة.

أما الرسالة فتمثل الممارسات العملية التي سيتم اتباعها من أجل الوصول إلى هذا الوضع المثالي المأمول، والقيمة المضافة والفرق النوعي الذي تمثله هذه الممارسات قياسا بالجهود العملية ومنهجيات العمل التي تم اتباعها في السابق.

وفي مجتمع عشائري تراتبي مثل المجتمع الأردني، فإن موقع ومكانة الفرد ضمن المجموعة (العائلة، العشيرة، المجتمع) هو العامل الأساسي الذي يحدد سلوك الفرد تجاه الآخرين، وخاصة السلوكيات المرتبطة بمفاهيم مثل "الرجولة" و"الشرف" و"الفخر".

والفهم الاجتماعي المغلوط لمفاهيم "الرجولة" و"الشرف" و"الفخر" كثيرا ما يستخدم كمسوّغ ومبرر لسلوك العنف الذي يقوم به الفرد، وخاصة العنف الموّجه ضد الزوجة والمحارم والأبناء خاصة من الإناث.

وعليه فإن تصحيح هذه المفاهيم المغلوطة للرجولة والشرف والفخر، وتكريس العنف كقيمة اجتماعية تمس برجولة وشرف وفخر الفرد بدلا من أن تغذيها وتعززها.. هذا من شأنه الحد كثيرا من سلوك العنف في المجتمع.

وبالمثل، يلعب الدين دورا مؤثرا في تحديد سلوك الأفراد في مجتمع كالمجتمع الأردني يغلب عليه المظهر الإسلامي (والمسيحي) المحافظ ، سيما عندما يستخدم الفهم الخاطئ للنصوص والتعاليم الدينية لتبرير العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية وسلوك العنف المرتبط بها.

وبالتالي، فإن تصحيح الفهم المغلوط للنصوص والتعاليم الدينية من شأنه أيضا تعزيز الجهود المبذولة للحد من سلوك العنف في المجتمع، وسد الطريق أمام استغلال الدين وتحوير نصوصه وتعاليمه من أجل تبرير المفاهيم المغلوطة للرجولة والشرف والفخر في المجتمع.

بناء على ما تقدم، فان الرؤية والرسالة الاتصالية للاستراتيجية والخطة التنفيذية المنبثقة عنها كالتالي:

الرؤية الاتصالية:

«العنف كسلوك اجتماعي مدان قانونيا ومنبوذ اجتماعيا، وسلوك فردي مرفوض ومنهي عنه دينيا»

الرسالة الاتصالية:

«توظيف الفهم الصحيح للعادات والتقاليد والتعاليم الدينية للحد من سلوكيات العنف في المجتمع»

الأهداف الاتصالية

في ضوء الرؤية والرسالة أعلاه، يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى استراتيجية الاتصال هذه إلى تحقيقها بما يلي:

1 -خلق الزخم والاهتمام بموضوع العنف على مستوى صناع القرار والفئة المستهدفة من المسيئين والمساء اليهم من خلال تنفيذ استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي للأعوام (2014-2017).

ستقوم وزارة التنمية الاجتماعية بوضع استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي كوثيقة سياسات للتعاون ما بين جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بموضوع العنف بكافة أشكاله في المملكة، بحيث تحدد هذه الوثيقة الاطار العام الذي تلتزم به جميع هذه الجهات (والجهات المانحة التي تتعاون معها) في خططها وعملها من حيث تحديد وتعريف وضبط مفهوم العنف بكافة أشكاله، والاطار التشريعي والقانوني الذي يحكمه (معاهدات، اتفاقيات، دستور، قوانين، أنظمة)، والتوجهات والأهداف الوطنية الاستراتيجية بهذا الخصوص.

وستركز وزارة التنمية الاجتماعية من خلال تنفيذ الاستراتيجية على موضوع التوعية والتثقيف، في اطار رفض ممارسات العنف التي يتفق الجميع عليها، بدون تبني مفاهيم أو تعريفات أو توجهات محددة ربما تكون محط خلاف بين الجهات المعنية في الوقت الحالي، أو قد تتعارض مع أي وثيقة للسياسات يمكن تبنيها في المستقبل.

2 - تعزيز الاتصال والتواصل بين الجهات المعنية بموضوع العنف، وبينها وبين الجمهور الخارجي خاصة وسائل الإعلام، وذلك من خلال آليات عمل مؤسسية واضحة ومحددة ومستدامة.

على المستوى الخارجي، ستقوم وزارة التنمية الاجتماعية باعتماد آلية رسمية تكفل ادامة التواصل ما بين جميع الجهات المعنية بموضوع العنف، وابقاء كل جهة منها في صورة آخر ما يستجد على عمل وخطط ومشاريع وانجازات الجهات الأخرى كتصميم بوابة الكترونية موحدة خاصة بموضوع العنف في المملكة، بحيث يمكن من داخل هذه البوابة الوصول الى الموقع الخاص والصفحة الخاصة بكل جهة من الجهات المعنية وأخبارها ونشاطاتها والمعلومات المتعلقة بطبيعة عملها وخدماتها وذلك تعزيزا للنهج التشاركي، وللحيلولة دون ازدواجية العمل، وتعارضه، وتشتيت الموارد والجهود.

أما على المستوى الداخلي، فستقوم وزارة التنمية الاجتماعية باعتماد آلية رسمية تنظم العلاقة وتوزيع المهام والمسؤوليات بين قسمي النوع الاجتماعي وحماية الاسرة، وبين مديرية الاتصال في الوزارة.. فيما يتعلق بالجانب الاتصالي، وخاصة اعداد التغطيات الصحفية اليومية والدورية وارسالها الى الصحف ومندوبي وسائل الاعلام.

كما وسيتم اعتماد آلية رسمية تكفل ادامة التواصل ما بين مركز الوزارة وقسمي النوع الاجتماعي وحماية الاسرة من جهة، وبين الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان من جهة أخرى، بصورة تضمن ابقاء هؤلاء الاخصائيين في صورة كل ما يستجد على سير العمل وعلى تنفيذ استراتيجية الاتصال، وفي نفس الوقت تضمن استمرار تدفق المعلومات والتقارير من هؤلاء الاخصائيين الى مركز الوزارة.

3 - تصحيح الفهم المغلوط أو المحور للنصوص والتعاليم الدينية التي تستخدم لتبرير وتسويغ سلوك العنف من خلال الحملات الاتصالية التي سيتم تنفيذها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية للأعوام (2014-2017).

سيتم التركيز في صياغة الرسائل الموجهة على ادانة سلوك العنف دينيا واجتماعيا، وتفنيد وتصحيح المفاهيم الدينية والاجتماعية المغلوطة التي تستخدم لتبرير سلوك العنف. حيث ستركز الرسائل الموجهة على ادانة الدين ورفض الدين وتجريم الدين لسلوكيات العنف، وخاصة العنف الصادر عن رب الاسرة وولي الامر تجاه زوجته وأصوله وفروعه.

4 - توحيد الخطاب الصادر عن الجهات المعنية ووسائل الإعلام فيما يتعلق بظاهرة وسلوكيات العنف، من خلال الاتفاق على الكلمات والمصطلحات والتعابير المستخدمة والمضامين والمعاني والتوجهات والمواقف التي يتضمنها هذا الخطاب.

سيتم اعتماد آلية رسمية تنظم العلاقة بين وزارة التنمية الاجتماعية وبين وسائل الاعلام فيما يتعلق باستراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وبالتنسيق مع مديرية الاتصال والناطق الاعلامي داخل الوزارة.

اضافة الى تطوير مسرد مصطلحات (Glossary) باللغتين العربية والانجليزية بالتعاون ما بين جميع الجهات الرسمية وشبه الرسمية المعنية بموضوع العنف في المملكة، وذلك من أجل ضبط المصطلحات، وتوحيد لغة الخطاب، وتعميم هذا المسرد على جميع المنظمات التطوعية والخاصة والجهات المانحة العاملة في مجال العنف، وتعميمه على مندوبي وسائل الاعلام.

ومراعاة عدم استخدام مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) في الرسائل الموجهة الى الجمهور العام عبر المطبوعات والمنشورات وأدوات الاتصال الجماهيري. والاقتصار على استخدام مصطلحات العنف الدارجة مثل العنف الاسري، أو العنف ضد المراة، أو مجرد مصطلح العنف بكونه اسما جامعا لكل مفاهيم ومظاهر وسلوكيات العنف.

كذلك، عقد ورش عمل من أجل تعريف مندوبي وسائل الاعلام بوثيقة السياسات الوطنية فيما يتعلق بالعنف (في حال اقرارها)، وبمسرد المصطلحات الخاص بالعنف (في حال اعداده)، من أجل توحيد المصطلحات والخطاب المستخدم من قبل مندوبي وسائل الاعلام عند حديثهم عن موضوع العنف.

واشراك كتاب الأعمدة ورؤساء تحرير الصحف ومقدمي البرامج الاذاعية والتلفزيونية ضمن قادة الرأي الذين يتم التعاون معهم من أجل حمل وايصال الرسائل الموجهة الى مختلف فئات الجمهور المستهدف.

5 - تعزيز القدرات المؤسسية لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الاتصال الاستراتيجي من خلال تنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة لاستدامة تنفيذ الاستراتيجية.

رفد موظفي مديرية الاتصال وقسمي النوع الاجتماعي وحماية الاسرة بالتدريب العملي في مجال مبادئ الاتصال المؤسسي، ومبادئ تنظيم الفعاليات الاتصالية والحملات الاعلامية، ومبادئ الكتابة الصحفية.

واعتماد نموذج احترافي لاعداد التقارير حول الحالات المعنفة التي يتعامل معها الاخصائيون الاجتماعيون لغايات التوثيق، وتدريب هؤلاء الاخصائيين على هذا النموذج، بحيث يراعى عند اعداد هذه النموذج أن يكون بشكله ومضمونه صالحا لأن يكون مصدرا للمعلومة الوافية وللحالات الدراسية ولقصص النجاح التي يمكن تضمينها في الرسائل الاتصالية الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية، سواء أكانت تغطيات اخبارية اعتيادية، أو تقارير متخصصة وقصص نجاح، أو مطبوعات ومنشورات وتقارير سنوية.

6 - استقطاب فرص الدعم والتعاون من قبل المنظمات و الجهات المانحة من خلال توثيق وتكريس قصص النجاح الايجابية في مجابهة العنف على مستوى الجهات المعنية والفئات المستهدفة بشكل سنوي.

ستعمل وزارة التنمية الاجتماعية من خلال مديرية الدفاع الاجتماعي ومديريات التنمية الاجتماعية في الميدان بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية على توثيق حالات العنف الأسري حسب النوع الاجتماعي ومتابعة هذه الحالات وتوثيق قصص النجاح الايجابية في مجابهة العنف.

الرسائل الموجهة

عند الحديث عن الرسائل الموجهة، فلابد من تطوير مضمون المعاني والأفكار التي يراد إيصالها إلى الجمهور المستهدف، وما تنضوي عليه هذه المعاني والأفكار من قيم ومواقف وتوجهات، ومن ثم صياغتها من خلال الكلمات والعبارات والبنى اللغوية المستخدمة للتعبير عن هذه المعاني والأفكار والقيم والمواقف والتوجهات.

وسيتم صياغة الرسائل الموجهة بطريقة تجعل من سلوك العنف سلوك مدان اجتماعيا، ويتناقض مع قيم الشرف والرجولة والمروءة التي تعتبر مفاهيما أساسية في تحديد مكانة الفرد داخل المجتمع من جهة، وابراز القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تعلي من شأن المرأة ومكانة المرأة وإكرام المرأة.. في مقابل القيم والمفاهيم الاجتماعية التي تستخدم لتبرير التسلط والعنف من جهة أخرى.

كما وسيتم اشراك علماء الشريعة والدعاة والوعاظ وأئمة المساجد من كلا الجنسين في ايصال الرسائل الموجهة بكونهم يعتبرون قادة رأي يتمتعون بالثقة والمصداقية والقدرة على التأثير في شرائح واسعة من المجتمع، خاصة عندما يتعلق الموضوع بتصحيح مفاهيم دينية واجتماعية مغلوطة ومجتزأة. وعموما يمكن حصر الرسائل الموجهة/ المضامين الأساسية التي تسعى هذه الاستراتيجية إلى إيصالها وإرسائها وترسيخها ضمن الأطر الاجتماعية والدينية كما يلي:

الاطار العام للرسائل الموجهة	الثيمة المقترحة للرسالة الموجهة
الاطار الاجتماعي	• استقواء الرجل على المرأة ينتقص من رجولته ومروءته. • استقواء الرجل على المرأة، أو الكبير على الكبير، أو القادر على العاجز.. هو من مظاهر جبن ودناءة الطباع. • الشرف قيمة سامية تشمل الرجل والمرأة على حد سواء، ولا تقتصر مسؤوليتها على المرأة دون الرجل. • إذا كانت المرأة هي شرف الرجل، فكيف يمكن للرجل مطالبة الآخرين باحترام وصون شرفه وهو نفسه يقوم بضرب وأهانة شرفه والتشكيك بها والتضييق عليها. • الذي يستقوي على أمه وأخته وابنته ويسيء إليهن، كيف يتوقع من الآخرين أن يستأمنوه على أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم؟ • الانتساب إلى الأنثى والتفاخر بنسبها هو من العادات العربية . • من لا يرحم لا يرحم، وكما تدين تدان. • عندما تعطي نفسك الحق بممارسة العنف ضد الآخرين، فأنت لا تستطيع منع الآخرين من منح أنفسهم الحق بممارسة العنف ضدك.
الاطار الديني	• هناك فرق كبير بين التأديب كسلوك رمزي يهدف إلى جعل المخطئ يدرك فداحة خطأه، وبين الإيذاء الجسدي والنفسي المنهي عنه شرعا بشكل نهائي صارم. • "ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم". • "رفقا بالقوارير". • قوامة الرجل على المرأة هي تكليف وليس تشريف. • نفقة المرأة حق رباني واجب لها، وليس منة يمن بها عليها زوجها أو والدها أو شقيقها أو ابنها أو أيا كان ولي أمرها الشرعي.

الجمهور المستهدف

من خلال تحديد الجمهور المستهدف، والتعرف على طبيعته وخصائصه وحاجاته واهتماماته، يستطيع القائم بالاتصال (المرسل) اختيار أداة الاتصال الأنجح للوصول إلى هذا الجمهور، والصياغة الأفضل للتعبير عن مضمون الرسائل الموجهة.

وكما سبق الإشارة، تتبنى هذه الاستراتيجية نموذج «سريان الاتصال على مرحلتين»، وذلك من أجل ضمان إشراك جميع الجهات والأفراد المعنيين والمؤثرين كشركاء في عملية التنفيذ وتوجيه الرسائل الموجهة.

وعليه، يمكن تقسيم الجمهور المستهدف ضمن هذه الاستراتيجية للاتصال وبالاتساق مع الأهداف الاتصالية التي تم تحديدها الى فئتين رئيسيتين يندرج تحتهما مجموعة من الفئات الفرعية:

- الشركاء الاستراتيجيين:

- الموظفين العاملين في بقية المديريات والأقسام داخل وزارة التنمية الاجتماعية من ضمن ذلك موظفي الإدارة العليا.
- بقية الجهات الرسمية المعنية بموضوع العنف على مستوى رسم السياسات وهي: المجلس الوطني لشؤون الأسرة، إدارة حماية الأسرة/ مديرية الأمن العام، اللجنة الوطنية لشؤون المرأة.
- الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان، حيث تولي الاستراتيجية أهمية كبيرة لهؤلاء الأخصائيين بكونهم على احتكاك مباشر بالحالات المعنفة، والأدرى بمظاهر وسلوكيات العنف الدارجة في المجتمع الأردني والأفكار والمواقف والذرائع والمبررات وراءها، والأقدر على تشخيص حالات حقيقية يمكن توظيفها إعلاميا سواء كأمثلة منفرّة على بشاعة ووضاعة سلوك العنف، أو كقصص نجاح حول كيف يمكن التعامل مع حوادث العنف وتجاوز أثرها الجسدي والنفسي السلبي بما يمكن الشخص المعنف من مواصلة حياته.
- مندوبي وسائل الإعلام.
- قادة الرأي من كتاب الأعمدة ومقدمي البرامج الإذاعية والتلفزيونية.
- قادة المجتمعات المحلية من الوجهاء والأعيان وشيوخ العشائر والمخاتير والمتقاعدين العسكريين والمدنيين.
- خطباء الجمعة وأئمة المساجد والوعاظ والواعظات.
- الأساتذة والمدرسين الجامعيين ومدراء ومعلمي المدارس من الجنسين.

- الجمهور العام:

- المجتمع ككل.
- طلاب الجامعات من الجنسين.
- طلاب المدارس من الجنسين.
- مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

أدوات الاتصال

لأغراض تنفيذ واستدامة استراتيجية الاتصال حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، سيتم استخدام حزمة من أدوات الاتصال الالكترونية وغير الالكترونية بما يكرس مميزات وخصائص كل منها لاستهداف فئات معينة من الجمهور، وتوجيه مضامين وصياغات معينة من الرسائل الموجهة.

وستشمل أدوات الاتصال الاجتماعات واللقاءات الوجاهية، والمحاضرات والندوات وورش العمل، والمطبوعات والمنشورات والملصقات، والمواقع الإلكترونية والمدونات ومواقع التواصل الاجتماعي، والإعلانات والحملات الدعائية، والأغاني والمسرحيات والأفلام القصيرة والطويلة، ومناهج التربية والتعليم والمساقات الجامعية، وخطب الجمعة والدروس الدينية بين الصلوات، والفعاليات الرياضية والثقافية والفنية والمسابقات..

وسيتم من خلال الخطة التنفيذية المنبثقة عن هذه الاستراتيجية الاستفادة من أكبر قدر ممكن من أدوات الاتصال هذه في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة، وبما يتناسب مع طبيعة الإجراءات والفعاليات والنشاطات الاتصالية التي سيتم تنفيذها، مع إيلاء اهتمام خاص ببعض أدوات الاتصال مثل:

- تغطيات الصحف والمواقع الإخبارية:

عدم الاقتصار على التغطيات الإخبارية التقليدية التي تنشر في الصحف والمواقع الإخبارية، والتركيز أكثر على المواد الصحفية النوعية مثل التقارير المتخصصة، أو التحقيقات الاستقصائية، أو قصص النجاح، مع الاستفادة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان بهذا الخصوص.

- الإذاعة والتلفزيون:

الانطباع السائد أن الاستفادة من الإذاعة والتلفزيون كأدوات للتوعية والتثقيف تكون بالضرورة من خلال الإعلانات المسموعة والمرئية مدفوعة الثمن، والتي تكون غالبا باهظة الكلفة حتى بعد الحصول على الخصومات الممنوحة للحملات الوطنية غير الربحية.

في حين أن الاستفادة من الإذاعة والتلفزيون يمكن أن يشمل أيضا المشاركة في البرامج الإخبارية والحوارية وبرامج المنوعات التي تستهدف فئات واسعة ومتنوعة من الجمهور، وكذلك التعاون لإنتاج برامج متخصصة وبرامج المسابقات التي تلقى رواجا كبيرا من قبل الجمهور وخاصة في أوقات معينة من السنة مثل شهر رمضان المبارك او بالتزامن مع الفعاليات الدورية ذات العلاقة.

▪ الحملات الاتصالية:

الحملة الاتصالية هي جهد اتصالي مكثف ينفذ خلال فترة قصيرة من الزمن وباستخدام العديد من أدوات الاتصال في آن واحد. ويمكن مبدئيا تقسيم الحملة التوعوية المنبثقة عن هذه الاستراتيجية إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى تتبنى أسلوب استثارة فضول الجمهور وجذب اهتمامهم، وتتضمن رسائل مستوحاة من قيم وعادات وتقاليد المجتمع من أجل إدانة سلوك العنف عبر توظيف قيم ومفاهيم مثل العيب والعار والانتقاص من النخوة والمروءة والشجاعة.

المرحلة الثانية تتضمن رسائل ذات صبغة دينية تعزز الرسائل التي تم توجيهها في المرحلة الأولى، وتفند الفهم المغلوط للنصوص والتعاليم الدينية التي تستخدم لتبرير سلوك العنف وإضفاء شرعية عليه.

المرحلة الثالثة تتضمن رسائل تشخص قصص نجاح يمكن توظيفها إعلاميا حول كيف يمكن التعامل مع حوادث العنف وتجاوز آثرها الجسدي والنفسي السلبي بما يمكن الشخص المعنف من مواصلة حياته. اضافة الى تعزيز قصص النجاح المؤسسية في مجال التعامل مع حالات العنف والخدمات المقدمة.

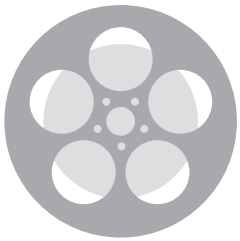

▪ فيلم قصير:

إنتاج فيلم قصير حول موضوع العنف، يجمع ما بين الجانب التوثيقي المعلوماتي والجانب الدرامي العاطفي المؤثر. حيث يمكن عرض هذا الفيلم عبر شاشات التلفزيون، وعبر الإنترنت، وخلال العروض والفعاليات والندوات والمحاضرات التي يتم تنظيمها في مختلف مناطق المملكة، وطباعة هذا الفيلم على قرص مدمج يتم توزيعه كمادة توعوية ودعائية قائمة بحد ذاتها.

الاحتياجات التدريبية

كما سبق الإشارة فقد تم إعداد هذه الاستراتيجية للاتصال مع مراعاة مبادئ التشارك والاستمرارية والتراكم، الأمر الذي يستدعي تدريب موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المعنيين و/ أو الأخصائيين الاجتماعيين الميدانيين و/ أو نظرائهم لدى الشركاء الاستراتيجيين على إحدى أو جميع الموضوعات التالية:

- مبادئ التخطيط الاستراتيجي للاتصال:

حتى يتسنى للموظفين المعنيين مراجعة وتحديث وتطوير استراتيجية الاتصال في المستقبل بالاعتماد على قدراتهم الذاتية، وإعداد الخطة التنفيذية المنبثقة عنها للسنوات القادمة.

- تصميم الفعاليات والحملات الاتصالية:

حتى يتسنى للموظفين المعنيين أن يباشروا بأنفسهم تصميم وتنفيذ أي فعاليات وحملات اتصالية مستقبلية بالاعتماد على إمكاناتهم الذاتية. ويمكن الاستفادة من الفعاليات والحملات الاتصالية التي ستتضمنها الخطة التنفيذية للسنة الأولى كجزء من المادة التدريبية وعملية التدريب (التدريب بالمشاركة).

- إدارة العلاقة مع وسائل الإعلام:

حتى يتسنى للموظفين المعنيين بناء علاقة وآلية عمل احترافية مستدامة مع مندوبي وممثلي وسائل الإعلام، وذلك وفق إجراءات عمل يومية واضحة ومحددة، وبما يضمن سهولة تدفق المعلومة، واستمرارية حضور التغطيات الإخبارية والنوعية المتعلقة بموضوع العنف عبر وسائل الإعلام المختلفة.

- مبادئ الكتابة الصحفية:

حتى يتسنى للموظفين المعنيين كتابة الأخبار والتغطيات الصحفية والمواد التحريرية الاحترافية المتعلقة بموضوع العنف. أو على الأقل القدرة على تقييم مستوى الأخبار والتغطيات والمواد التي يعدها غيرهم من زملاء العمل أو مندوبي وسائل الإعلام. وفي حالة الأخصائيين الاجتماعيين فإن هذا التدريب سيجعلهم أقدر على تشخيص وتحديد الحالات التي تستحق تغطيتها وإبرازها وتوظيفها إعلاميا، وما هي المعلومات والتفاصيل التي يجب مراعاتها والانتباه إليها بهذا الخصوص.

تقييم الأداء

عملية تقييم أداء استراتيجية الاتصال أو الخطة التنفيذية المنبثقة عنها ستكون من خلال اعتماد مؤشرات أداء كمية ونوعية، اضافة الى اعتبار تحليل الوضع الاتصالي «النقطة المرجعية» التي يتم العودة إليها في المستقبل من أجل مقارنة الأداء والإنجاز أثناء وبعد الانتهاء من التنفيذ.

وستكون عملية تقييم الأداء مستمرة في أثناء تنفيذ الخطة التنفيذية الخاصة للاستراتيجية، وذلك من خلال الإشراف المستمر والتأكد من تنفيذ كافة الإجراءات والعمليات والنشاطات المنصوص عليها في الخطة التنفيذية، في الوقت المحدد، من قبل الأشخاص والجهات المحددين، وبالطريقة والآلية المحددة.

الخطة التنفيذية

تم إعداد الخطة التنفيذية في ضوء استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية.

وتتبنى هذه الاستراتيجية ضمن نموذجها المعتمد للاتصال مبدأ «سريان الاتصال/ المعلومات على مرحلتين»، بحيث تشمل المرحلة الأولى جميع الجهود التي تبذل من أجل تجهيز البنية التحتية البشرية والفنية والإجرائية للاتصال، واستقطاب الشركاء الاستراتيجيين، وتعريفهم بالاستراتيجية بمختلف جوانبها، والدور المتوقع من كل شريك من هؤلاء الشركاء، وإرساء آليات وإجراءات عمل مؤسسية ومستدامة فيما بينهم تمهيدا للانطلاق نحو المراحل اللاحقة للتنفيذ الموجهة إلى الجمهور العام بكافة فئاته.

وتم تصميم الخطة التنفيذية المنبثقة عن هذه الاستراتيجية بما يحقق الاستفادة القصوى من أدوات الاتصال المتاحة في حدود الإمكانات المادية والموارد البشرية والفنية المتوفرة. وكذلك مراعاة تنويع الفعاليات والنشاطات الاتصالية بما يتناسب مع تنوع فئات الجمهور المستهدفة.

وتوزيع هذه الفعاليات والنشاطات ما أمكن بطريقة تمهد فيها كل فعالية ونشاط للفعالية والنشاط التاليين بما يحقق مبدأ الاستمرارية والتراكم. وتوزيع الفعاليات والنشاطات بشكل متوازن على مدار أشهر وفترات السنة بما يضمن ثبات مستوى الأداء والإنجاز وعدم إعطاء الجمهور إحساس بتذبذب المستوى أو التراجع أو الضعف.

وتالياً الخطة التنفيذية للعام (2014 - 2015) لاستراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.

الخطة التنفيذية المقترحة لاستراتيجية الاتصال حول العنف المبني على النوع الاجتماعي
للأعوام (2013-2015)

الهدف الاتصالي الاستراتيجي الأول: خلق الزخم والاهتمام بموضوع العنف على مستوى الفئات المستهدفة من خلال تنفيذ المبادرات الاتصالية المقترحة في استراتيجية الاتصال.

المبادرة الاتصالية	النشاطات الفرعية	الجهة المعنية بالتنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ	الميزانية المتوقعة (دينار أردني)	مؤشرات الاداء
➢ الانتهاء من اعداد وتطوير الاستراتيجية وتصميم الاستراتيجية واخراجها فنيا ضمن الهوية البصرية التي تم تطويرها.	• اعتماد استراتيجية الاتصال الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي بصيغتها النهائية بعد اخذ ملاحظات جميع المعنيين عليها. • اعتماد التصميم الفني النهائي لاستراتيجية الاتصال قبل إرسالها للطباعة في المطبعة. • توزيع نسخ من الاستراتيجية باللغة العربية على مديريات وزارة التنمية الاجتماعية على مستوى المركز والميدان، الشركاء الرئيسيين (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ادارة حماية الأسرة، اللجنة الوطنية للمرأة)، دار الوفاق، الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، المنظمات الدولية العاملة في مجال العنف، منظمات المجتمع المدني المحلية في الأردن، الوزارات والمؤسسات الحكومية. • توزيع نسخ من الاستراتيجية على الجهات المانحة والسفارة الأسبانية والسفارة الأمريكية والمنظمات الدولية المعنية بالعنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي. • توزيع الاستراتيجية على الجهات الاعلامية في حفل اطلاق الاستراتيجية.	اللجنة الفنية ومديرية الاتصال في وزارة التنمية الاجتماعية وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية (توزيع الاستراتيجية).	الربع الاخير من العام 2013	-	• عدد نسخ الاستراتيجية التي تم توزيعها.

➢ اللقاءات التعريفية على المستوى الحكومي	• عرض استراتيجية الاتصال بعد اعتمادها بشكل رسمي على مجلس الوزراء خلال أحد اجتماعاته، من اجل التعريف بها، والتعريف بالدور المتوقع من كل وزارة من الوزارات المعنية (الأوقاف، التعليم العالي.. الخ)، واستصدار تعميم من رئيس الوزراء بضرورة تعاون جميع الوزارات والوزراء المعنيين لتنفيذ الاستراتيجية. • اجتماع يعقد في مركز الوزارة لممثلي الشركاء الاستراتيجيين (حماية الأسرة، المركز الوطني لشؤون الأسرة، الأمناء العامين للوزارات المعنية.. الخ)، من أجل تعريفهم بالاستراتيجية، وبالدور المتوقع من كل شريك من الشركاء الاستراتيجيين. • اجتماع لجميع الموظفين المعنيين من كافة المديريات والأقسام في مركز الوزارة من اجل تعريفهم باستراتيجية الاتصال والدور المتوقع من كل منهم. • اجتماع يعقد في مركز الوزارة للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان، من اجل تعريفهم بالاستراتيجية، وبالدور المتوقع من هؤلاء الأخصائيين. • اجتماع يعقد لمندوبي وسائل الإعلام ورؤساء التحرير وقادة الرأي من كتاب الأعمدة والمثقفين وممثلي الهيئات الدبلوماسية وممثلي الجهات المانحة من اجل عرض الاستراتيجية، والتعريف بها. • ثلاثة اجتماعات تعريفية تعقد في محافظات الوسط والشمال والجنوب، تضم مدراء مكاتب التنمية في هذه المحافظات، ومدراء التربية، ومدراء الأوقاف، وعمداء شؤون الطلبة في الجامعات والكليات الجامعية الحكومية والخاصة، والحكام الإداريين.. الخ)، من أجل عرض الاستراتيجية، والتعريف بالدور المتوقع من كل جهة من هذه الجهات على مستوى محافظاتهم وألويتهم ومجتمعاتهم المحلية.	وزارة التنمية الاجتماعية.	الربع الاول من عام 2014	4000-2000	• عدد الاجتماعات واللقاءات التعريفية التي تم عقدها للتعريف بالاستراتيجية بهدف كسب التأييد والدعم في مرحلة التنفيذ حسب الفئة المستهدفة.

	• لقاءات تنظم بالتعاون ما بين فريق عمل الاستراتيجية ومكاتب التنمية ومديريات التربية في المحافظات من أجل عرض الاستراتيجية على مدراء المدارس ومرشدي المدارس الاجتماعيين على مستوى كل مديرية تربية وتعليم والدور المتوقع منهم. • لقاءات تنظم بالتعاون ما بين فريق عمل الاستراتيجية ومكاتب التنمية ومديريات الأوقاف في المحافظات من اجل عرض الاستراتيجية على الأئمة والوعاظ على مستوى كل مديرية للأوقاف والدور المتوقع منهم. • لقاءات تنظم بالتعاون ما بين فريق عمل الاستراتيجية ومكاتب التنمية والحكام الإداريين والجمعيات الخيرية المعنية العاملة في المحافظات من اجل عرض الاستراتيجية على رؤساء وموظفي الجمعيات على مستوى كل مديرية للتنمية الاجتماعية في المملكة والدور المتوقع منهم.				
➢ مؤتمر صحفي لاطلاق الاستراتيجية والخطة التنفيذية بوجود الشركاء الرئيسيين حول موضوع العنف.	• عقد مؤتمر صحفي في وزارة التنمية الاجتماعية أو دار الوفاق لاطلاق الاستراتيجية والخطة التنفيذية.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية.	الربع الاول من عام 2014	600	• نسبة التغطية الاعلامية حول الاستراتيجية وحول دور وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المعنية في مجابهة العنف الأسري والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

➢ اعداد اخبار صحفية حول العنف والعنف المبني على النوع الاجتماعي.	• نشر الأخبار المتعلقة بموضوع العنف بشكل مستمر ومستدام وإرسال نسخة الى غرف التحرير في المحطات الإذاعية والتلفزيونية وعدم الاكتفاء بالصحافة المطبوعة والإلكترونية.	مديرية الاتصال في الوزارة.	2014 - 2015	-	• عدد الأخبار الصحفية التي تعدها وتنشرها وزارة التنمية الاجتماعية حول موضوع العنف، وحالات العنف التي يتم التعامل معها، وقصص النجاح المؤسسية على مستوى الفئات المستهدفة من المعنفين.
➢ التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بموضوع العنف لنشر تقارير متخصصة بشكل مستدام عبر الصحف والمجلات المتخصصة.	• التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بالعنف لاعداد التقارير.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية ومع مندوبي وسائل الإعلام.	يبدأ اعداد التقارير في الربع الأول من عام 2014 بواقع تقرير واحدكل شهرين.	-	• عدد التقارير المتخصصة التي يتم نشرها حول موضوع العنف من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
➢ ظهور المعنيين في الوزارة للحديث عن المواضيع المتعلقة بالعنف أو خطط ومشاريع وإجراءات وخدمات وزارة التنمية الاجتماعية وشركائها عبر البرامج التلفزيونية والحوارية المتخصصة أو ذات الشعبية مثل يسعد صباحك على التلفزيون الأردني أو دنيا يا دنيا على قناة رؤيا.	• التنسيق مع وسائل الاعلام المرئية للظهر في البرامج التلفزيونية والحوارية. وتنسيق ظهور مشترك مع الشركاء الرئيسيين في مثلما نشاطات تلفزيونية.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية ومع مندوبي وسائل الإعلام.	يبدأ الظهور في البرامج التلفزيونية في الربع الأول من عام 2014 بواقع ظهور تلفزيوني واحد على الأقل كل شهر.	-	• عدد البرامج التلفزيونية التي استضافت وزارة التنمية الاجتماعية للحديث حول موضوع العنف. • عدد المحطات التلفزيونية التي تبنت برامج متخصصة حول موضوع العنف.

➢ المطبوعات والمنشورات والتي تشمل البوسترات، والبانرات، وورقة ارشادية حول موضوع العنف، ومطبوعة ورقية حول خدمات وزارة التنمية الاجتماعية في مجال التعامل مع حالات المعنفين.	• تصميم وطباعة بوسترات عدد (3) وتوريدها الى وزارة التنمية الاجتماعية لتكون جاهزة للتوزيع. • تصميم وطباعة بانرات رأسية عدد (2) وتوريدها الى وزارة التنمية الاجتماعية لتكون جاهزة للاستخدام. • تصميم وطباعة ورقة تعريفية Factsheet وتوريدها الى وزارة التنمية الاجتماعية لتكون جاهزة للاستخدام.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية (توزيع).	الربع الاول من عام 2014	-	• عدد المطبوعات التي تم اعدادها وتوزيعها على الجهات المعنية والجمهور المستهدف.
➢ اعداد وتنفيذ مطوية بعنوان "الخدمات"	• تصميم وطباعة فلير أو مطوية خاصة بالخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية للمعنفين وتوريده للوزارة ليكون جاهزا للتوزيع.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية (توزيع).	الربع الاول من عام 2014	-	• عدد المطبوعات التي تم اعدادها وتوزيعها على الجهات المعنية والجمهور المستهدف.
➢ كتيب "قانون الحد من العنف الأسري"	• اعداد وطباعة قانون الحد من العنف الأسرى على شكل كتيب صغير يمكن استخدامه بحد ذاته كمطبوعة توعوية يتم توزيعها على الجمهور، ويمكن تعزيز نص القانون بالشروحات والمعلومات اللازمة، سواء فيما يتعلق بالمصطلحات والمفاهيم القانونية، أو بالإجراءات المتبعة على أرض الواقع لترجمة وتنفيذ وتطبيق كل مادة من مواد القانون.	شركة التقاطع لخدمات الاتصالات (تصميم وطباعة). وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية (توزيع).	الربع الاول من عام 2014	-	• عدد النسخ التي تم اعدادها وتوزيعها على الجهات المعنية والجمهور المستهدف.
➢ كتيب «من لا يرحم لا يرحم"	• كتيب توعوي صغير يتم تطويره بالتعاون مع وزارة الأوقاف و/ أو أساتذة الشريعة في الجامعات و/ أو مشاهير العلماء والأئمة والوعاظ، ويتناول أبرز ممارسات العنف المنتشرة في المجتمع في ميزان الشرع وما يرتبط بذلك من مفاهيم دينية وقيم اجتماعية مغلوطة.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة الاوقاف	عام 2014	12000-10000	• عدد النسخ التي تم اعدادها وتوزيعها على الجهات المعنية والجمهور المستهدف.

➢ كتاب "العنف والمعنفون"	• التعاون مع نخبة من الأدباء والقاصين والروائيين الأردنيين، وإتاحة المجال أمامهم للاطلاع على ملفات وزارة التنمية الاجتماعية وتقارير الأخصائيين الاجتماعيين حول حالات عنف بعينها، بحيث يستلهموا هذه الحالات على شكل قصص ونصوص أدبية إبداعية مؤثرة تجمع مع بعضها البعض في كتاب واحد وتستخدم كمطبوعة دعائية يمكن توزيعها على الجمهور وعلى النخب من الأدباء والمثقفين والفنانين والإعلاميين والأكاديميين والسياسيين من داخل وخارج الأردن.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الأدباء والقاصين والروائيين الأردنيين.	عام 2015	12000-10000	• عدد النسخ التي تم اعدادها وتوزيعها على الجهات المعنية والجمهور المستهدف.
➢ الفيلم التوعوي	• الانتهاء من إنتاج الفيلم التوعوي القصير حول موضوع العنف، وتوريده الى وزارة التنمية الاجتماعية جاهزا للعرض عبر التلفزيون أو عبر الإنترنت. • اتخاذ الترتيبات لعرض الفيلم عبر المحطات الفضائية المحلية، أو عبر الإنترنت، أو خلال اللقاءات والاجتماعات التي يتم تنظيمها لغايات هذه الاستراتيجية. • نسخ الفيلم على قرص مدمج ليكون بحد ذاته مادة توعوية ودعائية تقوم الوزارة بتوزيعها في المستقبل على الضيوف وعلى الجمهور خلال النشاطات والفعاليات المختلفة التي تنظمها.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية (توزيع).	الربع الاول من عام 2014	-	• عدد المرات التي تم بث الفيلم الوثائقي من خلال المحطات الفضائية المحلية، أو عبر الإنترنت، أو خلال اللقاءات والاجتماعات التي يتم تنظيمها لغايات هذه الاستراتيجية. • عدد النسخ التي تم انتاجها من الفيلم على أقراص مدمجة والتي تم توزيعها على الجهات المعنية.
➢ إنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي الفايس بوك (Facebook Page)	• إنشاء حسابات خاصة بوزارة التنمية الاجتماعية حول موضوع العنف عبر مواقع التواصل الاجتماعية فيسبوك وتويتر ويوتيوب. • تدريب موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المعنيين الذين سيتولون إدارة وإدامة حسابات الوزارة عبر مواقع التواصل الاجتماعية وما ينشر عبرها من مواد وتعليقات، ويتم تنظيم هذا التدريب بالتزامن مع إنشاء هذه الحسابات، بحيث يكون إنشاء هذه الصفحات واعتماد آلية إدارتها بمثابة جزء من عملية التدريب العملي للموظفين.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات المعنية.	عام 2014	-	• وجود صفحة لوزارة التنمية الاجتماعية على مواقع التواصل الاجتماعي.

الهدف الاستراتيجي الاتصالي الثاني: تعزيز الاتصال والتواصل بين الجهات المعنية بموضوع العنف، وبينها وبين الجمهور الخارجي خاصة وسائل الإعلام، وذلك من خلال آليات عمل مؤسسية واضحة ومحددة ومستدامة.

المبادرة الاتصالية	النشاطات الفرعية	الجهة المعنية بالتنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ	الميزانية المتوقعة (دينار أردني)	مؤشرات الاداء
➢ اعتماد آلية رسمية تكفل ادامة التواصل ما بين جميع الجهات المعنية بموضوع العنف، وابقاء كل جهة منها في صورة آخر ما يستجد على عمل وخطط ومشاريع وانجازات الجهات الاخرى.	• اعداد دليل يوضح آليات الاتصال والتواصل بين الجهات المعنية بموضوع العنف. • تصميم بوابة الكترونية موحدة خاصة بموضوع العنف في المملكة، بحيث يمكن من داخل هذه البوابة الوصول الى الموقع الخاص والصفحة الخاصة بكل جهة من الجهات المعنية وأخبارها ونشاطاتها والمعلومات المتعلقة بطبيعة عملها وخدماتها وذلك تعزيزا للنهج التشاركي، وللحيلولة دون ازدواجية العمل، وتعارضه، وتشتيت الموارد والجهود.	وزارة التنمية الاجتماعية	الربع الثاني من عام 2014	مكافآت الفريق الفني الذي سيعد الدليل.	• وجود دليل لتنظيم الاتصال بين الجهات المعنية بموضوع العنف. • وجود بوابة الكترونية حول العنف بأشكاله في المملكة مع نوافذ متخصصة للجهات المعنية. • عدد زوار البوابة الالكترونية بشكل شهري. • عدد المرات التي يتم فيها تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالبوابة الالكترونية.
➢ تنظيم العلاقة وتوزيع المهام والمسؤوليات بين الجهات المعنية على مستوى مركز الوزارة والميدان.	• تنظيم العلاقة وتوزيع المهام والمسؤوليات بين قسمي النوع الاجتماعي وحماية الاسرة وبين مديرية الاتصال في الوزارة خاصة اعداد التغطيات الصحفية وارسالها الى وسائل الاعلام. • اعتماد آلية رسمية تكفل ادامة التواصل ما بين مركز الوزارة من جهة، وبين الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في الميدان من جهة أخرى، بصورة تضمن ابقاء هؤلاء الاخصائيين في صورة كل ما يستجد على على تنفيذ استراتيجية الاتصال، وفي نفس الوقت تضمن استمرار تدفق المعلومات والتقارير من هؤلاء الاخصائيين الى المركز.	وزارة التنمية الاجتماعية	الربع الثاني من عام 2014	-	• نسبة زيادة تدفق المعلومات حول موضوع العنف بين الأقسام المعنية على مستوى مركز الوزارة والميدان.

الهدف الاستراتيجي الاتصالي الثالث: تصحيح الفهم المغلوط أو المحور للنصوص والتعاليم الدينية التي تستخدم لتبرير وتسويغ سلوك العنف من خلال الحملات الاتصالية التي سيتم تنفيذها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية للأعوام (2014-2017).

المبادرة الاتصالية	النشاطات الفرعية	الجهة المعنية بالتنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ	الميزانية المتوقعة (دينار أردني)	مؤشرات الاداء
➢ اطلاق حملة اتصالية توعوية في شهر رمضان المبارك حيث يعتبر الشهر الفضيل من الفترات المهمة خلال السنة التي يمكن خلالها تنفيذ الحملات الإعلانية والتوعوية، خاصة إذا تضمنت هذه الحملات رسائل ذات مضمون شرعي وفقهي وتمس الوازع الديني للجمهور المستهدف.	• اعداد خطة تنفيذية لحملة اتصالية خلال شهر رمضان المبارك على شكل رسائل فيديو بسيطة ومقتضبة ومباشرة بطول دقيقة أو دقيقتين، عن لسان أحد علماء الشرع أو الأئمة أو الدعاة المشهورين، وتتناول جانب من الجوانب الخاصة بموضوعات العنف التي تعالجها استراتيجية الاتصال، بحيث تبث هذه الرسائل مجانا كفواصل بين البرامج والمسلسلات طوال النهار بدون التقيد بوقت محدد أو ترتيب محدد. • تحديد الرسائل الموجهة بالتعاون مع علماء الشريعة والأئمة والدعاة المشهورين الذين سيكونون جزءا من الحملة. • مخاطبة المحطات الفضائية المحلية، وأخذ موافقتها بخصوص نشر هذه الرسائل مجانا عبر أثيرها كفواصل بين البرامج والمسلسلات، بكون هذه الرسائل توعوية غير ربحية ولا تستهلك الوقت الكبير من زمان البث، مع إمكانية الإشارة لهذه المحطات كرعاة لهذه الرسائل.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق والتعاون مع التلفزيون الأردني أو قناة رؤيا الفضائية.	شهر تموز 2014	10000-8000	• عدد الرسائل التوعوية التي تم بثها خلال الشهر الفضيل. • نسبة مشاهدة الرسائل المصورة. • نسبة التغطية الاعلامية الايجابية حول الحملة الاتصالية من خلال وسائل الاعلام المكتوبة والالكترونية. • نسبة زيادة الوعي العام بموضوعات العنف.

الهدف الاستراتيجي الاتصالي الرابع: توحيد الخطاب الصادر عن الجهات المعنية ووسائل الإعلام فيما يتعلق بظاهرة وسلوكيات العنف، من خلال الاتفاق على الكلمات والمصطلحات والتعابير المستخدمة والمضامين والمعاني والتوجهات والمواقف التي يتضمنها هذا الخطاب.

المبادرة الاتصالية	النشاطات الفرعية	الجهة المعنية بالتنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ	الميزانية المتوقعة (دينار أردني)	مؤشرات الاداء
➢ مسرد مصطلحات (Glossary) باللغتين العربية والانجليزية بالتعاون ما بين جميع الجهات الرسمية وشبه الرسمية المعنية بموضوع العنف في المملكة، وذلك من أجل ضبط المصطلحات، وتوحيد لغة الخطاب.	• تشكيل لجنة فنية من الجهات المعنية لاعداد مسرد المصطلحات. • تعميم هذا المسرد على جميع المنظمات التطوعية والخاصة والجهات المانحة العاملة في مجال العنف، وتعميمه على مندوبي وسائل الاعلام.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المعنية	الربع الاول من عام 2015	8000-5000	• وجود مسرد مصطلحات حول العنف. • عدد النسخ التي تم توزيعها من المسرد. • نسبة التغطية الاعلامية الدقيقة حول موضوع العنف بأشكاله وبالاتساق مع المصطلحات التي تم تضمنيها في المسرد.

الهدف الاستراتيجي الاتصالي الخامس: تعزيز القدرات المؤسسية لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الاتصال الاستراتيجي من خلال تنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة لاستدامة تنفيذ الاستراتيجية.

المبادرة الاتصالية	النشاطات الفرعية	الجهة المعنية بالتنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ	الميزانية المتوقعة (دينار أردني)	مؤشرات الاداء
➢ تعزيز القدرات المؤسسية لدى وزارة التنمية الاجتماعية في مجال الاتصال، وادارة العلاقات الاعلامية، وكتابة المحتوى الصحفي، وادارة شبكات التواصل الاجتماعي، وتنظيم الحملات الاتصالية.	• توفير البرامج التدريبية المتخصصة لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية المعنيين بادارة وإدامة الجهود الاتصالية حول موضوع العنف.	وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات المانحة.	مستمر	يتم تحصيل الدعم من خلال الجهات المانحة التي تعمل مع وزارة التنمية الاجتماعية في موضوع العنف.	• عدد الموظفين الذين تلقوا تدريب متخصص في مجال الاتصال والعلوم ذات العلاقة.

الهدف لاستراتيجي الاتصالي السادس: استقطاب فرص الدعم والتعاون من قبل المنظمات والجهات المانحة من خلال توثيق وتكريس قصص النجاح الايجابية في مجابهة العنف على مستوى الجهات المعنية والفئات المستهدفة بشكل سنوي.

المبادرة الاتصالية	النشاطات الفرعية	الجهة المعنية بالتنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ	الميزانية المتوقعة (دينار أردني)	مؤشرات الاداء
➢ تكريس الصورة الايجابية لوزارة التنمية الاجتماعية في مجال مجابهة العنف من خلال تسليط الضوء على دار الوفاق لأهمية الإنجاز الذي حققته دار الوفاق بفوزها بإحدى الجوائز التي تمنحها منظمة الأمم المتحدة، وضمان استثمار هذا الإنجاز إعلاميا ودعائيا وحشد التأييد بأفضل شكل ممكن.	• توفير التغطية الاعلامية المناسبة للخدمات التي تقدمها دار الوفاق معزز بالصور، مع مراعاة عدم الاقتصار على الصحف المطبوعة وإرسال نسخة الى غرف الأخبار في المحطات الإذاعية والتلفزيونية الوطنية والاتصال مباشرة مع البرامج الإذاعية الحوارية الصباحية. • الترتيب لاستضافة المعنيين بالوزارة للحديث عن هذا الإنجاز عبر البرامج التلفزيونية الجماهيرية مثل يسعد صباحك، ستون دقيقة، دنيا يا دنيا. • ترتيب زيارة ميدانية الى دار الوفاق لمندوبي وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية، مع التركيز على دعوة مندوب البي بي سي عربية بشكل خاص، وإلزامه أدبيا بنشر تقرير مصور حول الدار وإنجازها عملا بقيم الموضوعية والنزاهة والتوازن، وبما يوازي التقرير الذي سبق للبي بي سي نفسها نشره حول التجاوزات التي تشهدها دور الرعاية في الأردن قبل حوالي سنة. • ترتيب جولة ميدانية الى دار الوفاق لأعضاء الهيئات الدبلوماسية العاملين في المملكة، وممثلي المنظمات الدولية والجهات المانحة. • تجهيز ملف متكامل حول إنجاز دار الوفاق، والتغطيات الإعلامية التي صاحبت هذا الإنجاز، والمقابلات التلفزيونية والجولات الميدانية.. الخ، وإرسال هذا الملف الى مجلس الوزراء ورئيس الوزراء مشفوعا بأي طلبات ترغب وزارة التنمية الاجتماعية بطلبها بهذا الخصوص مستثمرة الصدى والوقع الإيجابي لهذا الإنجاز (إقرار أنظمة أو تعليمات معينة على سبيل المثال، أو تخصيص ميزانية إضافية.. الخ).	وزارة التنمية الاجتماعية دار الوفاق	2015 - 2014	-	• نسبة التغطية الاعلامية الايجابية حول دار الوفاق ودور وزارة التنمية الاجتماعية في مجال العنف. • نسبة الدعم المالي الذي تم الحصول عليه من خلال الجهات المانحة لوزارة التنمية الاجتماعية لدعم دار الوفاق كقصة نجاح مؤسسية.

نشرت هذه الوثيقة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية في العام 2014
www.mosd.gov.jo

© وزارة التنمية الاجتماعية 2014

تم إعداد هذه الإستراتيجية من قبل شركة التقاطع لخدمات الاتصال المؤسسي، م. نرمين عبيدات، أ. كمال ميرزا، لحساب وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية- مديرية الدفاع الاجتماعي، وذلك بموجب قرار احالة عطاء رقم 30/2012 تاريخ 12/12/2012 والممول من قبل الوكالة الإسبانية للتنمية الدولية.

هذه الوثيقة هي ملكية فكرية حصرية لوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، وأي استخدام أو إعادة استخدام أو اقتباس عن هذه الوثيقة مسموح شريطة الإشارة صراحة إلى المصدر الأصلي بالصيغة المعتمدة التالية: (انظر: إستراتيجية الاتصال للحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي. نرمين عبيدات؛ كمال ميرزا. وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية- مديرية الدفاع الاجتماعي).

حقوق الملكية الفكرية وشروط الاستخدام أعلاه تسري على كامل الوثيقة و/ أو أي جزء منها، سواء أكان نصا مكتوبا، أو صورة، أو تصميما، أو جداول ورسومات بيانية وتوضيحية وتعبيرية.

إعداد: شركة التقاطع لخدمات الاتصال المؤسسي.
فريق البحث: م. نرمين عبيدات، أ. كمال ميرزا.
التصميم الفني: أ. سيف فاخوري
الطباعة: هارون للخدمات المطبعية